

Distr.: General
20 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

تأثير الشركات في المجال السياسي والتنظيمي: ضمان ممارسة الأعمال التجارية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق
الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، وفقا لقراري مجلس حقوق الإنسان 4/17
و 15/44.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

190822 150822 22-11375X (A)



تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

تأثير الشركات في المجال السياسي والتنظيمي: ضمان ممارسة الأعمال التجارية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

موجز

في هذا التقرير، يناقش الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال الآثار المترتبة على الأنشطة السياسية لكيانات الأعمال التجارية للتأثير على المجال السياسي والتنظيمي، في ضوء المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويهدف التقرير إلى التمييز بين أنماط المشاركة السياسية للشركات التي تُعتبر مشاركة مسؤولة وداعمة للحقوق وتلك التي من المرجح أن تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية أو تمكن من ارتكابها. وتوضح المبادئ التوجيهية مختلف الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق الدول وكيانات الأعمال التجارية فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ المشاركة السياسية للشركات، وهي مورد أساسي لضمان أن تظل مشاركة كيانات الأعمال التجارية في العمليات السياسية تحترم الحقوق.

أولا - مقدمة

السياق والهدف والمنهجية

1 - في هذا التقرير، يدرس الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (الفريق العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان)⁽¹⁾ مشاركة كيانات الأعمال التجارية في العمليات السياسية في جميع أنحاء العالم. ويهدف التقرير إلى التمييز بين الأساليب والسياقات التنظيمية للمشاركة السياسية للشركات التي تُعتبر مشاركة مسؤولة وتحترم الحقوق وتلك التي من المرجح أن تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان متصلة بالأعمال التجارية أو تمكّن من ارتكابها.

2 - وللقطاع الخاص، إلى جانب أصحاب مصلحة آخرين، الحق في المشاركة في صنع السياسات. والأمر الأساسي هو أن تجري هذه المشاركة بشفافية ومسؤولية. ولكن، عندما تشارك كيانات الأعمال التجارية في عمليات سياسية لدعم سياسات لا تتسق مع احترام حقوق الإنسان - خاصة عندما تحول أساليب المشاركة المستخدمة والسياقات التنظيمية المحيطة بها دون الإشراف الكافي - يكون هناك خطر كبير أن تحدث أضرار لا يمكن تخفيفها في مجال حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات وأن يحدث إضعاف لقدرة الدولة على الحماية من تلك الأضرار⁽²⁾.

3 - وما يقصده الفريق العامل في هذا التقرير هو توضيح أن أنشطة المشاركة السياسية التي تضطلع بها كيانات الأعمال التجارية لها آثار على حقوق الإنسان، شأنها شأن جميع الجوانب الأخرى للعمليات التجارية. وعلى هذا النحو، فإن التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان ومسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ينبغي أن يُسترشد بهما في الطريقة التي تتصرف بها كيانات الأعمال التجارية في المشاركة السياسية وتنظم بها الدول المشاركة السياسية للشركات. وتوضح المبادئ التوجيهية مختلف واجبات ومسؤوليات الدول وكيانات الأعمال التجارية فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ المشاركة السياسية للشركات، وهي مورد أساسي لضمان أن تظل مشاركة كيانات الأعمال التجارية في العمليات السياسية تحترم الحقوق.

4 - ولا مفر من أن تترتب على صنع السياسات في بعض الأحيان آثار سلبية على بعض أصحاب الحقوق، لأن التغييرات في السياسات تنطوي على مقايضات. وما تدعو المبادئ التوجيهية كيانات الأعمال التجارية والحكومات إلى القيام به هو تحديد الآثار السلبية الناشئة عن قراراتها، واتخاذ خطوات لمنع الأضرار البارزة وتخفيفها، وتقييم ما إذا كانت الخيارات البديلة ستكون أكثر احتراماً للحقوق. كما تدعو المبادئ التوجيهية الأعمال التجارية إلى معرفة وإظهار آثار قراراتها. وفي مجال المشاركة السياسية للشركات، يمتد هذا إلى العوامل التي تؤثر على الأنشطة السياسية لكيانات الأعمال التجارية وما إذا كانت مؤسسة الأعمال وضعت في الاعتبار حقوق الإنسان عند اتخاذها قرار الاضطلاع بتلك الأنشطة.

(1) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/WGHRandtransnationalcorporationsandotherbusiness.aspx

(2) انظر www.oecd.org/gov/ethics/regulating-corporate-political-engagement.pdf وانظر أيضاً www.oecd-ilibrary.org/ و www.oecd.org/gov/ethics/oecdprinciplesfortransparencyandintegrityinlobbying.htm sites/c6d8eff8-en/index.html?itemId=content/publication/c6d8eff8-en&_csp_=381daa981c42f6b279b070444f-653f78&itemGO=oecd&itemContentType=book

5 - ويستند هذا التقرير إلى عملية تشاورية شارك فيها أصحاب مصلحة شتى، من بينهم منظمات مجتمع مدني وأكاديميون وكيانات أعمال تجارية وجهات فاعلة حكومية. وبعد استكشاف السبل التي يمكن أن تؤدي بها المشاركة السياسية للشركات دون بذل العناية الواجبة الكافية في مجال حقوق الإنسان إلى أضرار في مجال حقوق الإنسان لا يمكن تخفيفها، فضلا عن أمثلة على الممارسة الجيدة في المشاركة السياسية للشركات، يتضمن التقرير توصيات موجهة إلى الدول وكيانات الأعمال التجارية لضمان الاتساق بين الأنشطة السياسية للأعمال التجارية وواجبات ومسؤوليات كل منها في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا - التعاريف الرئيسية

ألف - تعريف أنشطة المشاركة السياسية للشركات والأضرار ذات الصلة بحقوق الإنسان

6 - يقدم المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وواضعو السياسات وغيرهم تعاريف مختلفة لما يشكل المشاركة السياسية المسؤولة. ويمكن أن تشمل هذه التعاريف تشديدات على المشاركة السياسية التي "تستند إلى قيم النزاهة والشرعية والمساءلة والرقابة والاتساق والشفافية" والتي "تعزيز [تعزيز] تنفيذ المبادئ والقيم العالمية (مثل تلك المرسدة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة) في ممارسة الأعمال التجارية"⁽³⁾. وتستخدم بعض التعاريف أيضا مصطلحات مثل "التأثير غير المبرر" أو "هيمنة الشركات" لوصف الديناميات التي "يحاول" فيها الفاعلون الخاصون التأثير ... السياسات واللوائح العامة ... سواء من خلال تقديم أدلة أو بيانات خفية أو خادعة أو مضللة، أو عن طريق التلاعب بالرأي العام أو باستخدام ممارسات أخرى تهدف إلى التلاعب بقرارات الموظفين العموميين"⁽⁴⁾ أو "الوسائل التي تقوض بها النخب الاقتصادية إعمال حقوق الإنسان وحماية البيئة من خلال ممارسة التأثير على صناع القرار المحليين والدوليين والمؤسسات العامة"⁽⁵⁾.

7 - وبدلا من الخوض في تعاريف محددة لهذه المفاهيم، يركز هذا التقرير تحديدا على الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على المشاركة السياسية للشركات. وتستكشف الأمثلة الواردة أدناه كيف يمكن أن تؤدي محاولات كيانات الأعمال التجارية المشاركة في العمليات السياسية بدافع التأثير على تلك العمليات نحو المنفعة الاقتصادية للجهة الفاعلة التجارية إلى إلحاق أضرار بحقوق الإنسان وكيف يمكن منع تلك الأضرار وتخفيفها ومعالجتها.

8 - وقد تكون هناك طرق مختلفة يمكن أن تؤدي بها المشاركة السياسية للشركات إلى إلحاق أضرار بحقوق الإنسان. ففي بعض الحالات، قد تتخرب الشركات عن علم في دعم أهداف السياسة العامة التي تدرك أنها ستقيد عملها التجاري على حساب أصحاب الحقوق. وترتبط بذلك ارتباطا وثيقا حالات العمى المتعمد، التي تختار فيها كيانات الأعمال التجارية عدم طرح أسئلة في مجال حقوق الإنسان بشأن مشاركتها السياسية لأنها تعلم أن هناك احتمالا كبيرا لحدوث آثار سلبية. وفي حالات أخرى، ربما لا تكون كيانات الأعمال التجارية قد وسّعت مفهوم بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان ليشمل أنشطتها

(3) انظر http://d306pr3pise04h.cloudfront.net/docs/news_events%2F8.1%2Frl_final.pdf.

(4) انظر www.oecd-ilibrary.org/sites/e2448afa-en/index.html?itemId=/content/component/e2448afa-en.

(5) مدخلات كتابية وردت من الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net)، وهي متاحة على www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/executions/40th-anniversary/state-replies/2022-07-19/ESCRNet_Final_Submission_UNWG_BHR_Corporate_Capture_Nov_2021.pdf.

السياسية، وربما لا تكون قد نظرت في كيفية انطباق المبادئ التوجيهية على هذه الحالات. وفي جميع هذه الحالات، تشكل المبادئ التوجيهية أداة رئيسية يجب أن تستخدمها الدول وكيانات الأعمال التجارية على السواء في معالجة الآثار الضارة المحتملة المرتبطة بالمشاركة السياسية للشركات على الحقوق. وفي حين أن الجهات الفاعلة غير التجارية لديها أيضا القدرة على المشاركة في العمليات السياسية بطرق قد لا تكون متسقة مع احترام حقوق الإنسان⁽⁶⁾، فإن المشاركة السياسية من جانب كيانات الأعمال التجارية وتطبيق المبادئ التوجيهية هما محور تركيز هذا التقرير.

9 - ويعرّف هذا التقرير المشاركة السياسية للشركات بأنها تشمل عدة فئات من الأنشطة التي تضطلع بها دوائر الأعمال التجارية للتأثير على العمليات السياسية. وتشمل هذه الفئات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: تأثير الشركات على واضعي السياسات والعمليات السياسية؛ وتأثير الشركات على الأوساط الأكاديمية والعلوم؛ وتأثير الشركات على السرد العام بشأن القضايا السياسية؛ وتأثير الشركات على القضاء. وهذا يتماشى مع التعاريف التي قدمها مراقبون آخرون⁽⁷⁾. ويستند التقرير كذلك إلى عمل هام قام به خبراء دوليون آخرون، بما في ذلك مبادئ الشفافية والنزاهة في ممارسة الضغط الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽⁸⁾.

10 - ويلاحظ الفريق العامل أن مؤسسات الأعمال تشارك في عمليات سياسية في جميع فروع الحكومة على مستوى الدولة والمستوى المحلي، وكذلك في الأوساط المتعددة الأطراف، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، في حين أن الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان ارتباطا بالتأثير السياسي للشركات في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تحظى باهتمام كبير، فإن هذه الظاهرة موجودة في جميع أنحاء العالم. وقد أثار الفريق العامل هذه المسألة في عدة زيارات قطرية، بما في ذلك في البرازيل⁽⁹⁾ وغانا⁽¹⁰⁾ والمكسيك⁽¹¹⁾.

باء - الصلات بين المشاركة السياسية للشركات وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية

11 - هناك أدلة وافرة على الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان نتيجة للمشاركة السياسية غير المسؤولة للشركات. ويتعرض لهذه الآثار أشخاص داخل عمليات الكيانات التجارية وسلاسل القيمة الخاصة بها، وكذلك على نطاق أوسع في جميع أنحاء المجتمع.

12 - ويتزايد توثيق الأوساط العالمية المعنية بحقوق الإنسان للروابط بين بعض أشكال المشاركة السياسية للشركات وانتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد تنجم آثار سلبية على الناس والكوكب

(6) مدخلات كتابية وردت من المنظمة الدولية لأصحاب العمل، وهي متاحة على www.ohchr.org/en/calls-for-input/2021/ensuring-business-respect-human-rights-political-and-regulatory-sphere-and.

(7) انظر www.oecd.org/gov/ethics/regulating-corporate-political-engagement.pdf، وأيضا www.oecd-ilibrary.org/sites/c6d8eff8-en/index.html?itemId=/content/publication/c6d8eff8-en.

(8) انظر www.oecd.org/gov/ethics/oecdprinciplesfortransparencyandintegrityinlobbying.htm.

(9) A/HRC/32/45/Add.1

(10) A/HRC/26/25/Add.5

(11) A/HRC/35/32/Add.2

من جزاء ما يلي: حالات خصخصة الخدمات العامة التي تؤدي إلى انتهاكات للحقوق البيئية⁽¹²⁾؛ وعدم إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية⁽¹³⁾؛ وإضعاف اللوائح وإنفاذ الأطر التي تحمي البيئة⁽¹⁴⁾ وحقوق العمال⁽¹⁵⁾؛ والإضعاف العام للمؤسسات والعمليات الديمقراطية⁽¹⁶⁾. وهناك أيضا أمثلة عديدة في سياق أزمة المناخ الحالية وآثارها على جملة أمور منها الحق في الحياة، والحق في الغذاء الكافي والسكن اللائق، والحق في الصحة والمياه⁽¹⁷⁾.

13 - وحيثما تتجم الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان عن المشاركة السياسية للشركات، فإن استراتيجيات المشاركة المستخدمة غالبا ما تكون قانونية. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون بعض الأساليب القانونية للمشاركة السياسية للشركات - مثل ممارسة الضغط - محفوفة بالمخاطر بطبيعتها من منظور حقوق الإنسان، ولكنها يمكن أن تتطوي على مثل هذه المخاطر في السياقات أو الظروف التي لا تكون الدول أو المؤسسات المتعددة الأطراف قد سنت فيها اشتراطات كافية من حيث الشفافية أو الكشف أو الرقابة أو الوصول. وعلى هذا النحو، في حين أن كيانات الأعمال التجارية مطالبة بالامتثال لمختلف القواعد والقوانين المتعلقة بأنشطتها السياسية وتمويلها، فإن المبادئ التوجيهية تتجاوز الامتثال لاشتراط بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وهي مسؤولية منفصلة.

14 - وقد تزيد أرجحية أن تؤدي المشاركة السياسية للشركات إلى إلحاق آثار ضارة بحقوق الإنسان حيثما تشكل منتجات كيانات الأعمال التجارية أو خدماتها مخاطر مرتفعة ومتأصلة على صحة الناس و/أو البيئة. وقد تشمل الأمثلة على ذلك صناعات الكحول والتبغ والوقود الأحفوري ومنتجات الأغذية والمشروبات فائقة المعالجة - التي يطلق عليها أحيانا "صناعات السلع الأساسية غير الصحية"، استنادا إلى صلاتها بالأمراض غير المعدية⁽¹⁸⁾. ونظرا لأن اتخاذ إجراءات تنظيمية قوية من جانب الدول أمر بالغ الأهمية للحماية من الأضرار التي يُحتمل أن تلحق بحقوق الإنسان ارتباطا بصناعات السلع الأساسية غير الصحية، فإن جهود كيانات الأعمال التجارية الرامية إلى التأثير على السياسات لصالح مصالح هذه الكيانات قد

(12) انظر www.escr-net.org/news/2020/opinion-need-ensure-corporate-accountability-amidst-pandemic.

(13) انظر www.opendemocracy.net/en/oureconomy/corporate-abuse-feminist-issue/ و www.escr-net.org/sites/default/files/manifestation_-_en.pdf.

(14) انظر <https://static1.squarespace.com/static/583f3fca725e25fcd45aa446/t/5bd1ae764785d30eeb8fab04/1540468342612/Oral+statement+by+ICAR+and+SOMO+-+Article+15+on+Final+Provisions.pdf> و <https://icar.squarespace.com/news/2018/4/25/end-the-corporate-hijacking-its-time-to-separate-oil-and-state>.

(15) انظر www.somo.nl/wp-content/uploads/2018/01/Concept-note-Trade-and-corporate-capture.pdf.

(16) مدخلات كتابية وردت من Public Eye، وهي متاحة على www.ohchr.org/en/calls-for-input/2021/ensuring-business-respect-human-rights-political-and-regulatory-sphere-and وانظر أيضا https://corporateeurope.org/sites/default/files/ceo-captured-states-final_0.pdf؛ www.2030spotlight.org/sites/default/files/download/spotlight_170626_final_web.pdf.

(17) انظر www.unpri.org/ و www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/materials/KMBusiness.pdf، pri-blog/time-must-be-called-on-negative-climate-lobbying/8259.article.

(18) مدخلات كتابية تلقتها Global Health Advocacy Incubator، وهي متاحة على www.ohchr.org/en/calls-for-input/2021/ensuring-business-respect-human-rights-political-and-regulatory-sphere-and؛ وانظر أيضا <https://ncdalliance.org/why-ncds/covid-19/map-unhealthy-industry-responses>.

تتطوي على خطر خاص يتمثل في تيسير الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان. وكثرة من الأمثلة المذكورة في هذا التقرير تنشأ في هذه الصناعات، وإن كان التأثير السياسي للشركات قد يؤدي إلى إلحاق أضرار بحقوق الإنسان في جميع قطاعات الأعمال التجارية، كما تجري مناقشة العديد من الصناعات الأخرى أدناه.

15 - وفي بعض القطاعات التي ثبت فيها أن التأثير السياسي للشركات ضار بشكل خاص، اتخذ المجتمع الدولي إجراءات لحماية سلامة العمليات السياسية. ففي قطاع التبغ، على سبيل المثال، أدى الضغط الواسع النطاق الذي مارسته دوائر الصناعة إلى تغيير المناقشات المتعلقة بسياسات الصحة العامة بطرق أدت إلى إلحاق آثار ضارة بحقوق الإنسان على مدى عقود⁽¹⁹⁾. وردا على ذلك، تضمنت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ إشارة محددة إلى واجب الدول الأطراف "حماية سياسات [الصحة العامة] من المصالح التجارية وغيرها من المصالح الخاصة لدوائر صناعة التبغ وفقا للقانون الوطني"⁽²⁰⁾، مع تعليمات مفصلة ذات صلة لتنفيذ هذه الحماية⁽²¹⁾. بيد أن الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف، بوجه عام عبر المناطق الجغرافية والصناعات، لم تفعل في كثير من الأحيان ما يكفي لتشجيع كيانات الأعمال التجارية على تحقيق الموازنة بين أنشطتها في مجال المشاركة السياسية ومسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية، أو لمطالبتها بالقيام بذلك.

جيم - عدم الشفافية وفجوة الموازنة

16 - قد تزيد أرجحية إلحاق أضرار بحقوق الإنسان مرتبطة بالتأثير السياسي للشركات عندما تكون الأطر القانونية والمؤسسية لضمان الشفافية ضعيفة أو غير موجودة. وعندما تتمكن كيانات الأعمال التجارية من المشاركة في العمليات السياسية في الظلام، تزداد قدرتها على تنفيذ تلك المشاركة بطرق لا تمتثل لمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية. وبالتالي فإن عدم الشفافية يتيح عدم توافر ذي صلة بين الأنشطة السياسية لبعض كيانات الأعمال التجارية والتزاماتها ومسؤولياتها العامة في مجال حقوق الإنسان⁽²²⁾.

17 - ويمكن أن تؤدي اشتراطات الشفافية غير الكافية إلى عدم التوافق بطرق متعددة. وفي بعض الحالات، نجد أن الجهات الفاعلة الخاصة قد تصوّر نفسها علنا على أنها ملتزمة بالتقيد بمبادئ حقوق الإنسان، في حين أن الافتقار إلى أطر الشفافية الإلزامية يتيح لها الضغط عن علم سرا من أجل وضع سياسات من شأنها أن تعطي الأولوية للأرباح دون مراعاة تأثير ذلك على حقوق الإنسان. وفي حالات أخرى، قد يعني عدم كفاية اشتراطات الشفافية والإفصاح أن كيانات الأعمال التجارية ليست على دراية كاملة بالآثار من حيث الحقوق التي تترتب على مشاركتها السياسية لأن هذه المشاركة محمية من التدقيق النقدي من جانب المنظمين وغيرهم من المراقبين الخارجيين.

(19) انظر <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/268182/PMC2560805.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.

(20) انظر <https://fctc.who.int/>.

(21) انظر <https://untobaccocontrol.org/elearning/article53/>.

(22) انظر <https://corpgov.law.harvard.edu/2019/03/14/2019-lobbying-disclosure-resolutions/>.

18 - وتعتقد الجهود الرامية إلى معالجة فجوة المواءمة بسبب احتفاظ بعض الدول والأوساط المتعددة الأطراف باشتراطات ضعيفة للكشف عن المشاركة السياسية من جانب كيانات الأعمال التجارية. والأمثلة واضحة في التشريعات المحلية المتعلقة بالكشف عن الضغط، وكذلك في نصوص بعض المعاهدات المتعددة الأطراف. ففي حين أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على سبيل المثال، تتضمن أحكاماً تتعلق بحماية العمليات السياسية من التأثير الخارجي، فإن كثرة من هذه الأحكام ليست إلزامية⁽²³⁾.

دال - الروابط بين المشاركة السياسية للشركات والفساد

19 - أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه حيثما تشارك الجهات الفاعلة الخاصة ذات الموارد الجيدة في العمليات السياسية، يزداد خطر الفساد، وكذلك خطر إلحاق أضرار بحقوق الإنسان متصلة بالفساد. وفي حين أن أعمال الفساد والرشوة تختلف عن المحاولات المشروعة للتأثير على العمليات السياسية، لا تزال المشاركة السياسية للشركات "منطقة خطر كبيرة للرشوة والفساد"⁽²⁴⁾.

20 - وفي حين أن أشكالاً كثيرة للمشاركة السياسية للشركات ليست ضارة أو غير مسؤولة بشكل متواصل، فإن الاتصالات الوثيقة بين كيانات الأعمال التجارية والعمليات السياسية يمكن أن توفر فرصاً للجهات الفاعلة التي قد تتخبط في الرشوة أو الاحتيال أو غيرها من أعمال الفساد للقيام بذلك. وهذه هي الحالة بصفة خاصة حيثما كان هناك افتقار إلى اشتراطات الشفافية والرقابة بشأن المشاركة السياسية للشركات⁽²⁵⁾. ومن الثابت أن الشفافية في عمليات صنع القرارات العامة "تقلل من أرجحية السلوك الفاسد... لأنها تقلل من حاجز المعلومات، وتسمح بالتدقيق والرصد"⁽²⁶⁾، وأن الشفافية المحدودة يمكن أن تمكّن الفساد من الازدهار⁽²⁷⁾.

21 - ويمثل ارتفاع خطر الفساد المرتبط بالمشاركة السياسية للشركات مجموعة إضافية من المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وكما أوضح الفريق العامل ذلك بالتفصيل في تقرير سابق، فإن الفساد في حد ذاته يقوض التمتع بحقوق الإنسان ويرتبط بأضرار ملموسة في مجال حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية⁽²⁸⁾.

22 - وقد أحاط الفريق العامل علماً سابقاً أيضاً بالمناقشة الجارية حول ما إذا كانت هيمنة الشركات تشكل فساداً⁽²⁹⁾. والإجابة على هذا السؤال معقدة، نظراً لاختلاف شرعية الأنشطة السياسية للشركات عبر

(23) انظر www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50026_E.pdf; articles 7(3), 7(4), 8(5) and 12(2).

(24) انظر www.antibriberyguidance.org/guidance/12-political-engagement.

(25) انظر www.cnn.com/2018/11/27/corporations-risking-serious-corruption-by-failing-to-disclose-political-engagement-researchers-say.html.

(26) انظر www.unodc.org/e4j/en/anti-corruption/module-6/key-issues/transparency-as-a-precondition.html.

(27) انظر A/HRC/44/43، الفقرة 14.

(28) المرجع نفسه الفقرة 1.

(29) المرجع نفسه، الفقرة 72.

الولايات القضائية. بيد أن ما أوضحه الفريق العامل هو أن منع المصالح الخاصة من ممارسة تأثير لا مبرر له يتطلب زيادة الشفافية والإشراف المستقل على التمويل السياسي وصنع القرار⁽³⁰⁾.

23 - ويلاحظ الفريق العامل أيضاً أن الفساد السياسي المرتبط بالمشاركة السياسية للشركات كثيراً ما يلاحظ في بيئات أقل ديمقراطية وغير مستقرة سياسياً، حيث يكون خطر الفساد مرتفعاً بالفعل وقد تكون المشاركة السياسية من جانب القطاع الخاص غير منظمة بالكامل. وقد تلقى الفريق العامل معلومات بشأن عدة حالات من المشاركة السياسية للشركات التي تيسر الفساد المزعوم وما يقابله من آثار ضارة بالحقوق في سياقات تنطوي على نظم حكم أقل ديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات الشراء العمومي وحيازة الأراضي. وهذه تشمل الحالات المتصلة بتصدير البن في أوغندا ومصادرة الأراضي في تايلند⁽³¹⁾. وقد سبق للفريق العامل أن وصف الشراء وحيازة الأراضي على السواء بوصفهما من دواعي القلق الرئيسية بشأن الفساد في القطاع العام⁽³²⁾.

ثالثاً - المظاهر الرئيسية للمشاركة السياسية للشركات: التحديات والفرص

24 - لقد درس الفريق العامل بعض الأساليب البارزة للمشاركة السياسية للشركات والأنماط التي قد تؤدي إلى أضرار في مجال حقوق الإنسان متصلة بالأعمال التجارية.

ألف - تأثير الشركات على واضعي السياسات والجهات الفاعلة السياسية

25 - ينطوي أحد الأشكال الشائعة للمشاركة السياسية للشركات على محاولات كيانات الأعمال التجارية التأثير على السياسات من خلال التأثير المباشر على واضعي السياسات وغيرهم من الجهات الفاعلة السياسية. ويمكن تحقيق ذلك بطرق متنوعة، من بينها ممارسة الضغط المباشر وغير المباشر، والتبرعات للحملات السياسية، وممارسات "الباب الدوار" في التوظيف.

باء - الضغط المباشر من قبل كيانات الأعمال التجارية

26 - يُعرّف الضغط عموماً بأنه "التواصل الشفهي أو الكتابي مع مسؤول عمومي للتأثير على التشريعات أو السياسات أو القرارات الإدارية"⁽³³⁾. ويمكن ممارسة الضغط على الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف من جانب قطاع الأعمال على نحو مسؤول. ومع ذلك، عندما تضغط كيانات الأعمال التجارية على العمليات السياسية دعماً لأهداف سياسية من شأنها أن تؤثر سلباً على أصحاب الحقوق، قد تحدث آثار سلبية خطيرة على الحقوق.

(30) المرجع نفسه، الفقرة 73.

(31) انظر www.bloomberg.com/news/articles/2022-04-14/uganda-lawmakers-seek-reversal-of-controversial-coffee-deal و https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/THA/INT_CERD._NGO_THA_47088_E.pdf

(32) A/HRC/44/43.

(33) انظر <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0379>.

28 - وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، أعربت جماعات المجتمع المدني وغيرها من الخبراء الدوليين عن القلق إزاء الآثار السلبية غير المخففة على حقوق الإنسان المرتبطة بممارسة الضغط المباشر في مجموعة متنوعة من عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ ومن الأمثلة التي قدمها هؤلاء المراقبون مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للمنظومات الغذائية، ومفاوضات الاتحاد الأوروبي التجارية مع بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتنظيم المفوضية الأوروبية لصناعة السيارات⁽³⁸⁾.

29 - وحيثما تؤدي ممارسات الضغط المباشرة إلى إلحاق أضرار بحقوق الإنسان، غالبا ما يكون الافتقار إلى أطر كافية للشفافية والنزاهة عاملا. ولم تعالج سوى أقلية من البلدان مخاطر الضغط من خلال أطر من هذا القبيل⁽³⁹⁾، وتتباين جودة اشتراطات الكشف ضمن لوائح الضغط الحالية تفاوتا كبيرا - فليس كل الكشف

(34) https://share.ca/wp-content/uploads/2022/01/SHARE_climate_lobbying_3-1.pdf انظر

(35) انظر www.2030spotlight.org/sites/default/files/download/spotlight_170626_final_web.pdf#spotlight_170626_final_barrierearm.indd%3A.120162%3A5749; <https://foe.org/blog/2013-11-75-african-groups-demand-obama-stop-pushing-dirty-en/#ftn3>

(36) مدخلات كتابية تلقتها منظمة أوكسفام، وهي متاحة على: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2021/ensuring-business-respect-human-rights-political-and-regulatory-sphere-and واطّظر أيضا <https://d-nb.info/1223247481/34> و www.nytimes.com/2018/02/07/health/obesity-chile-sugar-regulations.html.

https://issuu.com/elpoderdelconsumidor/docs/alimentarnos_con_dudas_disfrazadas_ انظر (37)
www.cambridge.org/core/journals/public-health-nutrition/article/i-had-never-seen-so و de_ciencia
many-lobbyists-food-industry-political-practices-during-the-development-of-a-new-nutrition-
frontofpack-labelling-system-in-colombia/FF74104CE217DBE153224FF3E86B017C

(38) مدخلات كتابية وردت من الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-Net)، وهي متاحة على: www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/executions/40th-anniversary/state-replies/2022-07-19/ESCRNet_Final_Submission_UNWG_BHR_Corporate_Capture_Nov_2021.pdf وانظر أيضاً www.corporateaccountability.org/wp-content/uploads/2019/12/COP25_CorpSpon_EN-FINAL.pdf www.somo.nl/open-for-business-how-corporate-lobbyist-influence-the-en-in-indonesia-A/76/237 و www.mindthegap.ngo/harmful-strategies/utilising-state-power/avoiding-trade-negotiations-regulations-through-corporate-lobbying/example-the-german-car-industrys-regulatory-capture/.

(39) انظر www.oecd-ilibrary.org/sites/c6d8eff8-en/index.html?itemId=/content/publication/c6d8eff8-en&_csp=381daa981c42f6b279b070444f653f78&itemIGO=oecd&itemContentType=book

إلزاميا⁽⁴⁰⁾، كما أن تعاريف من يجب أن يسجل كعضو في جماعات الضغط غير متسقة وغالبا ما تكون ضيقة⁽⁴¹⁾. وتتعلق أطر كثيرة للكشف عن الضغط أيضا على وجه التحديد بالمساهمات النقدية ولا تشترط الكشف عن طبيعة مشاركة الشركات في السياسات أو المواقف أو الأهداف المحددة للضغط⁽⁴²⁾. والنتيجة هي في كثير من الأحيان نظام يتيح عدم الاتساق بين أهداف كيانات الأعمال التجارية من الضغط ومسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

30 - وبمعنى أعم، قد ترتبط المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان أيضا بممارسات الضغط التي لا تكفل فيها الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف المشاركة المتوازنة بين مختلف أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار السياسي. وتدعو المبادئ التوجيهية إلى إجراء مشاورات مجدية مع أصحاب المصلحة المعنيين⁽⁴³⁾؛ وهذا يمتد إلى مننديات السياسات العامة. وينبغي للدول والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تولي اهتماما أكبر لضمان توازن المشاورات بين كيانات الأعمال التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وجماعات الشعوب الأصلية، وغيرها من الأفراد والمجتمعات المحلية المتضررين. وينبغي لوضعي السياسات والمشرعين "الاعتراف بوجود مجموعات مصالح مشروعة متنوعة والنظر في تكاليف وفوائد [المشاركة] لهذه المجموعات"⁽⁴⁴⁾. وهذا أمر بالغ الأهمية لفهم كيفية تأثير القرارات السياسية على أصحاب الحقوق والمجتمعات، فضلا عن دعم الحق في المشاركة في الشؤون العامة⁽⁴⁵⁾.

31 - وهناك عدد من الممارسات الإيجابية التي يمكن لكل من كيانات الأعمال التجارية والدول تنفيذها لضمان ألا يؤدي الضغط المباشر إلى أضرار و/أو أوجه فساد بارزة في مجال حقوق الإنسان غير مخفية أو محددة. وبالنسبة للدول، تستتبع هذه الممارسات عادة إجراءات تنظيمية وتشريعية لتهيئة بيئة من الشفافية والرقابة حول ممارسات المشاركة السياسية للشركات. وقد تشمل هذه التدابير تشريعات قوية بشأن تضارب المصالح، ونظما للإفصاح عن الدخل والأصول للموظفين العموميين، وأطرا ولوائح شاملة للتسجيل والكشف عن أنشطة الضغط لضمان المشاركة المتساوية والمجدية للمجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة من غير قطاع الأعمال في المشاورات السياسية. ويمكن العثور على مثال مفيد فيما يتعلق بصناعة الأغذية والمشروبات في خريطة الطريق التي وضعتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لمنع وإدارة تضارب المصالح

(40) على سبيل المثال، كان سجل شفافية الضغط التابع للاتحاد الأوروبي طوعيا حتى عام 2021. انظر أيضا www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/institution-of-occupational-safety-and-health.pdf و www.thegoodlobby.eu/2021/05/17/the-eu-makes-the-transparency-register-mandatory-but-we-expected-better/.

(41) انظر www.unpri.org/pri-blog/responsible-political-engagement-should-be-at-the-heart-of-investors-stewardship/9521.article و <https://sunlightfoundation.com/policy/lobbyingguidelines/>.

(42) انظر <https://lobbyingdisclosure.house.gov/lda.html>؛ و www.govinfo.gov/content/pkg/PLAW-110publ81/pdf/PLAW-110publ81.pdf.

(43) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf، المبدأ التوجيهي 18.

(44) انظر www.oecd-ilibrary.org/sites/7622b33f-en/index.html?itemId=/content/component/7622b33f-en.

(45) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/PublicAffairs/GuidelinesRightParticipate_PublicAffairs_web.pdf.

في برامج التغذية على الصعيد القطري، التي توفر إرشادات لوزارات الصحة بشأن التعامل المسؤول مع الجهات الفاعلة من غير الدول⁽⁴⁶⁾.

32 - وأبسط الوسائل التي يمكن بها للشركات تحقيق الاتساق بين أنشطتها في مجال الضغط ومسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان هي ضمان أن تقتصر أهداف الضغط على السياسات التي لن تؤدي إلى آثار ضارة بحقوق الإنسان. وتشترط المؤسسات التجارية التي تعرف أين يمكن أن تتطوي مشاركتها السياسية على مخاطر على حقوق الإنسان وجود عمليات قوية لبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى بذل جهود متعمدة لنقل فهم في جميع أجزاء المؤسسة التجارية بأن جهود الضغط لها تأثير على حقوق الإنسان.

33 - ومن ممارسات الضغط الإيجابية الأخرى لكيانات الأعمال التجارية وجود التزام بالكشف الشامل عن الإنفاق على الضغط والأنشطة المتعلقة به، بغض النظر عن الالتزام القانوني⁽⁴⁷⁾. والمستثمرون هم جهات فاعلة ذات نفوذ متزايد في هذا الصدد؛ وقد زادت قرارات المستثمرين المتعلقة بالإفصاح عن ممارسة الشركات الضغط زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة⁽⁴⁸⁾، ونشرت مجموعات المستثمرين مبادئ توجيهية قوية بشأن الضغط المتعلق بالمناخ، على سبيل المثال⁽⁴⁹⁾.

34 - وإضافة إلى ذلك، تشير المبادئ التوجيهية إلى أنه إذا كان لدى مؤسسة تجارية "نفوذ لمنع أو تخفيف [أثر ضار على حقوق الإنسان] فعلها ممارسته". ويمكن أن يشمل ذلك قيام مؤسسات الأعمال بإشراك واضعي السياسات في دعم السياسات التي من شأنها تعزيز حماية حقوق الإنسان أو ممارسة الضغط في معارضة التطورات السياسية والتنظيمية التي تهدد حقوق الإنسان، على الأغلب حيثما يكون هناك ارتباط مباشر بنشاطها التجاري. فعلى سبيل المثال، إذا كانت شركة تستورد سلعة من بلد لا يتواءم فيه الحد الأدنى القانوني لسن العمل مع القانون الدولي، وتجد الشركة أن عمل الأطفال لا يزال مستمرا في سلسلة التوريد الخاصة بها، فإنها يمكن أن تضغط على الحكومة لتضع حدا يتواءم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

35 - ويمكن لكيانات الأعمال التجارية أيضا أن تضغط على الحكومة لصالح توفير حماية أوسع نطاقا لحقوق موظفيها وعملائها ومجتمعاتها الأوسع نطاقا. ومن الأمثلة على ذلك قيام الجهات الفاعلة التجارية

(46) انظر https://iris.paho.org/bitstream/handle/10665.2/55055/PAHONMHRF210014_eng.pdf?sequence=1&isAllowed=y

(47) انظر 20 <https://politicalaccountability.net/hifi/files/2020-CPA-Zicklin-Index.pdf>, p.

(48) مدخلات كتابية وردت من Justine Nolan و Martijn Boersma، وهي متاحة على www.ohchr.org/en/calls-for-input/2021/ensuring-business-respect-human-rights-political-and-regulatory-sphere-and <https://corpgov.law.harvard.edu/2019/03/14/2019-lobbying-disclosure-resolutions/> و <https://politicalaccountability.net/hifi/files/2020-Proxy-Vote-Analysis-Report-CPA.pdf>.

(49) انظر https://climate-lobbying.com/wp-content/uploads/2022/03/2022_global-standard-responsible-climate-lobbying_APPENDIX.pdf

بالضغط من أجل تمرير تشريع يحمي حقوق التصويت للناخبين⁽⁵⁰⁾ الذين ينتمون إلى الأقليات أو القيام بالدعوة لسياسات دوما لحماية حقوق الإنسان للأشخاص المتحولين جنسيا⁽⁵¹⁾.

جيم - الضغط غير المباشر من خلال الرابطة الصناعية

36 - تتخبط كيانات الأعمال التجارية أيضا في ممارسة الضغط غير المباشر من خلال المشاركة في الرابطة الصناعية، التي توجد لتمثل بشكل جماعي المصالح التجارية للصناعات⁽⁵²⁾. ويحدث هذا النوع من الضغط في المؤسسات المتعددة الأطراف وفي جميع فروع الحكومة. وعلى غرار ممارسة الضغط المباشر، يمكن ممارسة الضغط غير المباشر بطرق تتسق مع احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، قد تضغط الرابطة الصناعية أيضا من أجل إجراء تغييرات في السياسات تقيد المصالح الاقتصادية للشركات الأعضاء فيها على حساب حقوق الإنسان.

37 - وقد تلقى الفريق العامل معلومات عن مختلف الطرق التي يسر بها الضغط غير المباشر إلحاق أضرار بحقوق الإنسان. ففي البرازيل، أفادت تقارير بأن الضغط من قبل رابطة صناعة الأعمال التجارية الزراعية أثرت على قرار الحكومة نقل السيطرة على الأراضي التي تطالب بها الشعوب الأصلية من المؤسسة الوطنية للسكان الأصليين في البلد إلى وزارة الزراعة، مع ما ترتب على ذلك من آثار سلبية على حقوق السكان الأصليين البرازيليين⁽⁵³⁾. وتقيد تقارير بأن أكبر رابطة صناعية في الولايات المتحدة تمثل شركات الإلكترونيات الكبرى مارست أيضا ضغوطا ضد التشريعات التي تهدف إلى الحد من تجارة المعادن الموجهة للنزاع، على الرغم من المواقف العامة التي تشير إلى عكس ذلك من عدة شركات رئيسية أعضاء⁽⁵⁴⁾.

38 - كما أثار دعاة المجتمع المدني مخاوف بشأن وجود مجموعات صناعية تمثل شركات النفط والغاز في محادثات الأمم المتحدة بشأن المناخ⁽⁵⁵⁾. وفي سياق المناقشات التي دارت حول بذل العناية الواجبة الإلزامية في مجال حقوق الإنسان على مستوى الاتحاد الأوروبي، أظهرت بعض الشركات عدم التوافق بين

(50) انظر <https://thehill.com/business-a-lobbying/business-a-lobbying/563004-corporate-giants-call-on-congress-to-pass-voting/>

(51) انظر www.openglobalrights.org/business-impacts-on-trans-rights-demand-attention-and-action/

(52) انظر www.oecd.org/daf/competition/sectors/41646059.pdf

(53) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2017/06/indigenous-and-environmental-rights-under-attack-brazil-un-and-inter و www.reuters.com/article/us-brazil-politics-agriculture-idUSKCN1OW0OS و www.reuters.com/article/us-brazil-politics-indigenous/brazils-bolsonaro-hands-indigenous-land-decisions-back-to-farm-sector-idUSKCN1TK370

(54) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/institute-for-human-rights-and-business.pdf و www.globalwitness.org/en/archive/electronics-companies-must-break-us-chamber-conflict-minerals/

(55) مدخلات كتابية وردت من Corporate Europe Observatory و ESCR-Net، وهي متاحة على www.ohchr.org/en/calls-for-input/2021/ensuring-business-respect-human-rights-political-and-regulatory-sphere-and وانظر أيضا www.corporateaccountability.org/wp-content/uploads/2017/10/PollutingParis_COP23Report_2017.pdf

التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وأنشطتها السياسية من خلال صلاتها بالضغط غير المباشر الذي يهدف إلى إضعاف أو معارضة وضع أو اعتماد تشريع إلزامي لبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان⁽⁵⁶⁾.

39 - وقد ارتبط الضغط الذي تمارسه الرابطة الصناعية على وجه الخصوص بالجهود المبذولة للتراجع عن اللوائح المناخية⁽⁵⁷⁾. ويتزايد الآن القيام بالضغط المناخي من قبل الرابطة الصناعية، ويقال إن العديد من الشركات "تحتفظ بشبكات واسعة من الرابطة التجارية وجماعات الضغط التي تكون مواقفها الإجمالية بشأن المناخ ... غير متوائمة مع مواقفها"⁽⁵⁸⁾.

40 - وحيثما تؤدي ممارسات الضغط المباشر إلى إلحاق أضرار بحقوق الإنسان، غالبا ما تكون شروط الشفافية غير الكافية عاملا. وفي كثير من البلدان، لا يُشترط على الرابطة الصناعية الكشف عن قوائم العضوية⁽⁵⁹⁾، كما لا يطلب من الشركات الكشف عن عضويات الرابطة الصناعية⁽⁶⁰⁾. وفي بعض الحالات، تعتمد الشركات على هذا الغموض للاستعانة بمصادر خارجية للرابطة الصناعية التي تضغط من أجل سياسات قد تتعارض مع التزاماتها العامة في مجال حقوق الإنسان وغيرها من المناصب العامة⁽⁶¹⁾. وعلاوة على ذلك، فإن بعض أطر الضغط والكشف محدودة النطاق ولا تنظم سوى ممارسة الضغط المباشرة، مما يجعل ممارسات الضغط غير المباشرة غامضة بشكل إضافي⁽⁶²⁾.

41 - وينبغي للرابطة الصناعية، شأنها شأن غيرها من كيانات الأعمال التجارية، أن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وأن تنظر في آثار عملها على حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق الكشف طوعا عن الإنفاق والأنشطة المتعلقة بالضغط. كذلك، يمكن للدول أن تكفل انطباق أطر شاملة للكشف عن الضغط وتسجيله على الرابطة الصناعية إضافة إلى جماعات الضغط التابعة للشركات وإلى شركات الضغط. ويمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف أيضا أن تكفل المشاركة المتوازنة للرابطة الصناعية في مجالات التفاوض أو المناقشة، إزاء أصحاب المصلحة الأصغر.

42 - وبالنسبة لكيانات الأعمال التجارية، من الأمثلة البالغة الأهمية على الممارسة الجيدة الإفصاح الطوعي عن عضوية الرابطة الصناعية ومشاركتها وأنشطتها، مما يتيح مزيدا من الشفافية حول المجموعة

(56) انظر <https://friendsoftheearth.eu/wp-content/uploads/2021/06/Off-the-Hook-Lobby-report.pdf>

(57) انظر <https://influencemap.org/report/Corporate-capture-of-the-IMO-902bf81c05a0591c551f965020623fda>

(58) انظر <https://influencemap.org/report/Trade-associations-and-climate-shareholders-make-themselves-heard-cf9db75c0a4e25555fafb0d84a152c23>

(59) انظر <https://justcapital.com/news/the-state-of-disclosure-on-trade-association-memberships-in-corporate-america/>؛ و <https://thehill.com/blogs/pundits-blog/finance/275301-why-the-us-chamber-of-commerce-is-fighting-transparency>

(60) انظر <https://justcapital.com/news/the-state-of-disclosure-on-trade-association-memberships-in-corporate-america/>

(61) انظر www.nytimes.com/2020/07/21/business/dealbook/political-donations-corporations.html

(62) انظر <https://corporateeurope.org/en/food-and-agriculture/2017/04/match-made-hell>

الكاملة لأنشطة المشاركة السياسية لكيانات الأعمال التجارية⁽⁶³⁾. وقد يشمل هذا أيضا اشتراط موافقة لجنة تابعة لمجلس الإدارة على المستحقات والمدفوعات للرابطات الصناعية⁽⁶⁴⁾.

43 - ومن المهم أيضا بالنسبة لكيانات الأعمال التجارية الاستعراض المستمر لعضوية الرابطات الصناعية لتحديد أي تناقضات بين أنشطة الضغط التي تقوم بها الرابطات والالتزامات والمسؤوليات العامة لكيانات الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية، وتلي ذلك إمكانية الانسحاب العام من رابطة إذا لم يتم حل هذه التناقضات. وقد ساهم المستثمرون، في بعض الحالات، في تحسين المواءمة بين التزامات وسياسات الشركات الأعضاء في الرابطات في مجال حقوق الإنسان وأنشطة الضغط التي تضطلع بها الرابطات الصناعية؛ وأمثلة عمليات الانسحاب البارزة من الرابطات الصناعية دليل على ذلك⁽⁶⁵⁾.

دال - ممارسات "الباب الدوار" في التوظيف

44 - يمكن لبعض ممارسات التوظيف أيضا تمكين الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال من اكتساب تأثير على العمليات السياسية. ومن الأمثلة على ذلك ممارسات "الباب الدوار"، التي يمكن بها لكيانات الأعمال التجارية أن تحقق تأثيرا من خلال وعود بتوظيف مريح للموظفين العاملين في مؤسسات الدولة أو المؤسسات المتعددة الأطراف عندما يتنحون عن أدوارهم كموظفين عموميين⁽⁶⁶⁾.

45 - وقد تؤثر ممارسات الباب الدوار التي تحول عضوا في حكومة أو مؤسسة متعددة الأطراف إلى عضو في جماعة ضغط على عملية صنع السياسات بعدد من الطرق، هي ما يلي: (أ) قد يتأثر الموظفون العموميون في عمليات صنع السياسات بالاحتمال الضمني أو الصريح لشغل منصب مريح في المستقبل في القطاع الخاص⁽⁶⁷⁾؛ و (ب) قد يتمتع الموظفون العموميون الذين تحولوا إلى جماعات ضغط بدرجة من إمكانية الوصول إلى المعلومات والمشرعين غير متاحة لمعظم المواطنين⁽⁶⁸⁾.

46 - وهذه ظاهرة تؤثر على المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والحكومات الوطنية. ويقال إن ممارسات الباب الدوار في التوظيف موجودة داخل الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، حيث قواعد

(63) انظر www.intel.com/content/www/us/en/corporate-responsibility/csr-report-builder.html.

(64) انظر www.politicalaccountability.net/cpa-zicklin-index/; <https://bteam.org/assets/reports/Addressing-Trade-Association-Misalignment-on-Climate-Policy.pdf>؛ https://d306pr3pise04h.cloudfront.net/docs/issues_doc%2FEnvironment%2Fclimate%2FGuide_Responsible_Corporate_Engagement_Climate_Policy.pdf؛ و https://climate-lobbying.com/wp-content/uploads/2022/03/2022_global-standard-responsible-climate-lobbying_APPENDIX.pdf.

(65) انظر www.reuters.com/article/us-total-api/frances-total-quits-top-u-s-oil-lobby-in-climate-split-idUSKBN29K1LM.

(66) انظر www.oecd.org/corruption/integrity-forum/academic-papers/Wirsching.pdf.

(67) انظر www.transparency.org/files/content/feature/2017_CombattingCorruptionInMining.

(68) انظر <https://sticerd.lse.ac.uk/seminarpapers/pspe18102016.pdf>؛ و <https://bush.tamu.edu/wp-content/uploads/2020/02/CRS-Exec-Branch-Lobbying-Capstone-Final-Report-2017-2018.pdf>.

الأخلاقيات القائمة "لا تنبئ الباب الدوار بين الخدمة المدنية في الاتحاد الأوروبي والشركات التي تضغط عليه" (69). وأفيد بأن حالات مماثلة حدثت داخل منظمة الصحة العالمية (70).

47 - وهناك أيضا ممارسات "الباب الدوار العكسي" في التوظيف، وفيها تحاول كيانات الأعمال التجارية وضع موظفيها السابقين داخل فروع الحكومة أو المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتفاعل مع كيانات الأعمال التجارية، بما في ذلك تلك المسؤولة عن تنظيم سلوك كيانات الأعمال التجارية (71). وقد يؤدي ذلك إلى "إعطاء الأولوية لأرباح الشركات على حساب المصلحة العامة في صنع القرار بالوكالة ... [مما يهدد] ثقة الجمهور في الحكومة" (72).

48 - وقد ثبت أن ممارسات الباب الدوار في التوظيف تحفز الآثار السلبية على حقوق الإنسان في ظروف معينة. فعلى سبيل المثال، يمكن لهذه العلاقات الوثيقة في بعض الحالات أن تمكن الموظفين العموميين السابقين الذين ينتقلون إلى القطاع الخاص من تزويد زملائهم السابقين في الحكومة بمشاريع مقترحات تشريعية تميز مصالح كيانات الأعمال التجارية بصورة غير عادلة (73). ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية للمنظمين في معاقبة كيانات الأعمال التجارية التي تضر بحقوق الإنسان؛ ومن ثم فإن المنظمين المستقلين لهم أهمية حاسمة في توفير الإصلاح الذي تدعو إليه المبادئ التوجيهية. ومع ذلك، عندما تكون الهيئات التنظيمية مكلفة بتقييم الشركات أو القطاعات التي توظف أعدادا كبيرة من الموظفين العموميين السابقين أو المنظمين الحكوميين، قد تكون القرارات المتعلقة بالمساءلة والانتصاف مفرطة في التساهل (74).

49 - وليست المسألة أنه لا ينبغي أبدا السماح للموظفين العموميين السابقين بالعمل في القطاع الخاص، أو أن هذا النمط يؤدي دائما إلى إلحاق أضرار بحقوق الإنسان. فأساسا، عندما تنظم هذه الممارسات تنظيمًا فضفاضًا، قد تنشأ مخاطر جسيمة أن تحدث آثار ضارة بحقوق الإنسان. ولذلك، فإن الممارسات الجيدة للتخفيف من المخاطر على حقوق الإنسان المرتبطة بالتوظيف بأسلوب الباب الدوار تنطوي عموما على قيام الدول والأوساط المتعددة الأطراف بفرض فترات "تهدة"، الأمر الذي يتطلب انقضاء حد أدنى من الوقت قبل أن يتمكن الأفراد من الانتقال من الهيئات التنظيمية إلى القطاع الخاص أو العكس. وتشير الأبحاث إلى أنه لكي تكون فترات التهدة فعالة، يجب أن تكون طويلة بشكل معقول. وفيما يتعلق بالمشرعين، قد يشمل ذلك "دورة تشريعية كاملة، بعدها سيكون هناك بعض الدوران، خاصة بين

(69) انظر <https://corporateeurope.org/en/2020/10/facebook-friends-lobby-consultants>

(70) <https://thewire.in/books/profit-before-people-the-case-against-the-soft-drink-industry> و www.researchgate.net/publication/316464499_WHO_Transnational_industry_The_door_revolve_again

(71) www.businessinsider.com/citis-government-job-bonus-for-jack-lew-2013-2 و www.thenation.com/article/archive/reverse-revolving-door-how-corporate-insiders-are-rewarded-upon-leaving-firms-congress/

(72) انظر <https://icar.ngo/wp-content/uploads/2021/01/ICAR-Day-One-Executive-Action-Demands-Final.pdf>

(73) انظر <https://icar.ngo/wp-content/uploads/2021/01/ICAR-Day-One-Executive-Action-Demands-Final.pdf>

(74) انظر www.brookings.edu/opinions/judge-rakoff-challenge-to-the-s-e-c-can-regulatory-capture-be-reversed/

الموظفين“⁽⁷⁵⁾. وإضافة إلى ذلك، تكون لوائح الباب الدوار أكثر فعالية حيثما تقيد بشكل شامل أنشطة الضغط بجميع أنواعها خلال فترات التهدة⁽⁷⁶⁾. وحيثما تسمح اللوائح التنظيمية للمنظمين السابقين بأن يعملوا كمستشارين لمنظمات تمارس الضغط دون تسجيل رسمي لهم أو تحديد هويتهم كجماعات ضغط، يظل خطر أن تلحق أضرار بحقوق الإنسان قائما⁽⁷⁷⁾.

هاء - تبرعات الشركات للأحزاب أو القضايا أو الحملات السياسية

50 - يمكن أن يكون للتبرعات السياسية المالية للشركات أيضا أثر سلبي على أصحاب الحقوق. فعندما تقدم كيانات الأعمال التجارية تبرعات لفرادى سياسيين أو أحزاب سياسية أو قضايا سياسية، ينبغي لها أن تجري تقييما للآثار السلبية المحتملة على حقوق الإنسان المرتبطة بتلك القرارات، وأن تتنظر أيضا في المواقف التي يتخذها السياسيون أو المنظمات السياسية وقد تكون متعارضة مع احترام حقوق الإنسان.

51 - وفي حين أن كيانات الأعمال التجارية قد يكون لها الحق في الانخراط في الإنفاق السياسي، اعتمادا على القوانين واللوائح التنظيمية المحلية، فإنها يجب أن تكون شفافة أيضا بشأن ذلك الإنفاق وتحليل حقوق الإنسان وراء قرارات الإنفاق تلك. وقد أثارت جماعات المجتمع المدني وغيرها من المراقبين الدوليين مخاوف من أنه، إضافة إلى إمكانية فتح الباب أمام حالات الفساد، فإن السماح بتقديم الشركات تبرعات سياسية قد يؤدي إلى “خطر أكثر عمومية يتمثل في أن بعض الأحزاب والمرشحين، بمجرد توليهم مناصبهم، سيكونون أكثر استجابة لمصالح مجموعة معينة من المانحين بدلا من المصلحة العامة الأوسع نطاقا“⁽⁷⁸⁾. وقد ثبت أيضا أنه في بعض الصناعات، كلما صوت صانعو السياسات بما يتماشى مع مصالح الشركات، زادت التبرعات للحملات التي يتلقونها من تلك المصالح في المستقبل⁽⁷⁹⁾. وقد تؤدي هذه الدينامية إلى نتائج سلبية في مجال حقوق الإنسان عندما تتباعد المصالح التجارية عن أولويات حقوق الإنسان⁽⁸⁰⁾.

52 - وهنا، أيضا، تشكل السرية أحد العوامل التي تحدد مستوى المخاطر على حقوق الإنسان المرتبطة بالمشاركة السياسية. وتزداد مخاطر الآثار السلبية على حقوق الإنسان حيث يمكن للجهات الفاعلة الخاصة تقديم تبرعات مجهولة المصدر للقضايا السياسية. ويشمل ذلك السياقات التي تبقي على قيود متساهلة على التبرعات السياسية المباشرة من الجهات الفاعلة الخاصة⁽⁸¹⁾؛ والتبرعات المجهولة المصدر المقدمة مباشرة إلى الأحزاب السياسية⁽⁸²⁾؛ والتبرعات المجهولة المصدر المقدمة لجماعات الدعوة السياسية التابعة لأطراف

(75) انظر www.citizen.org/article/slowing-the-federal-revolving-door/.

(76) انظر <https://mgaleg.maryland.gov/Pubs/LegisLegal/2021rs-ethics-guide.pdf>.

(77) انظر www.citizen.org/article/slowing-the-federal-revolving-door/.

(78) انظر https://read.oecd-ilibrary.org/governance/financing-democracy_9789264249455-en#page24.

(79) انظر www.pnas.org/content/117/10/5111.

(80) انظر <https://press.princeton.edu/books/paperback/9780691162423/affluence-and-influence>.

(81) انظر <https://theconversation.com/australia-trails-way-behind-other-nations-in-regulating-political-donations-59597>.

(82) انظر www.reuters.com/article/uk-safrica-politics/s-africa-tackles-secretive-party-funding-with-law-but-still-allows-anonymous-donors-idUSKBN29R1VS.

ثالثة⁽⁸³⁾؛ وبرامج الدولة التي تحجب مصادر الإنفاق السياسي ومتلقيه⁽⁸⁴⁾. ويمكن لعدم الشفافية هذا أن يمكن الشركات من أن تدفع قُدماء الأولويات السياسية التي لا تتسق مع التزاماتها ومسؤولياتها العامة في مجال حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية.

53 - وبالنسبة للدول، تنطوي الممارسة الإيجابية فيما يتعلق بالمساهمات السياسية للشركات عموماً على سن تشريعات لضمان شفافية هذه المساهمات وإخضاعها لحدود معقولة. وبالنسبة لكيانات الأعمال التجارية، قد تنطوي الممارسة الجيدة على قصر التبرعات المالية على تلك التي تتسم بالشفافية والمساءلة. فعلى سبيل المثال، قد يعني هذا حظر أو تقييد المدفوعات لما يسمى بمجموعات "المال المظلم" التي تقبل التبرعات المجهولة⁽⁸⁵⁾. وتبلغ تبرعات الشركات للقضايا السياسية أقصى درجات الشفافية عندما توافق مجالس إدارة الشركات على جميع هذه النفقات؛ وبعض الشركات تحتفظ بهذه السياسة، وهي سياسة مطلوبة أيضاً بموجب القانون في بعض الولايات القضائية⁽⁸⁶⁾. كما تتخذ بعض الشركات مواقف علنية ضد تقديم مساهمات سياسية من أي نوع، وهي أضمن طريقة لتجنب الآثار السلبية على الحقوق التي تنجم عن هذه الفئة من المشاركة السياسية⁽⁸⁷⁾.

54 - وإضافة إلى ذلك، تقدم بعض كيانات الأعمال التجارية مساهمات عامة إلى جماعات الدعوة السياسية التي تعمل من أجل إجراء تغييرات في السياسات من شأنها تعزيز حماية حقوق الإنسان أو تخفيف الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان أو الصحة⁽⁸⁸⁾. وهنا أيضاً، تتاح لكيانات الأعمال التجارية فرص لاستخدام النفوذ للتأثير على السياسات المتعلقة بالقضايا البارزة لعملياتها في اتجاهات تتسق مع حقوق الإنسان.

واو - تأثير الشركات على الأوساط الأكاديمية والعلوم

55 - هناك فئة أخرى من أنشطة المشاركة السياسية للشركات تنطوي على محاولات من جانب كيانات الأعمال التجارية لتحقيق تغيير في السياسات عن طريق التأثير على البحوث وإنتاج المعارف، ولا سيما داخل مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العلمية. وهنا، أيضاً، قد لا تمثل رعاية كيانات الأعمال التجارية للبحوث الأكاديمية والعلمية إشكالية بشكل متأصل، ولكنها يمكن أن تصبح كذلك عندما تستخدم البحوث لتضليل الجمهور ووضع السياسات بطرق لها أثر سلبي على حقوق الإنسان.

56 - وهناك تاريخ طويل لتمويل جهات فاعلة في قطاع الأعمال للبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بصناعاتها، وهناك أمثلة بارزة على أن العلوم المدعومة من الأرباح أن تحقق نتائج مواتية لنماذج أعمال الشركات الزراعية وتضر بصحة ورفاه الأفراد والمجتمعات. فعلى سبيل المثال، وجدت منظمة التعاون والتنمية

(83) www.opensecrets.org/darkmoney/dark-money-basics.php

و www.opensecrets.org/news/2020/01/dark-money-10years-citizens-united/

(84) انظر www.ft.com/content/28c89610-503c-11e9-b401-8d9ef1626294 (يلزم الاشتراك).

(85) انظر www.politicalaccountability.net/wp-content/uploads/2021/11/2021-CPA-Zicklin-Index.pdf

(86) انظر <https://ibclaw.in/section-182-of-the-> و www.politicalaccountability.net/cpa-zicklin-index/

companies-act-2013-prohibitions-and-restrictions-regarding-political-contributions/

(87) انظر www.ibm.com/policy/philosophy-and-governance-new/

(88) انظر www.businessinsider.com/uber-ceo-company-to-donate-1-million-to-police-reform-2020-5

في الميدان الاقتصادي أن "العلاقة بين استهلاك المشروبات الغازية والنتائج الصحية السلبية أضعف أربع إلى خمس مرات في الدراسات التي تمولها صناعة الأغذية والمشروبات مقارنة بالدراسات غير الممولة من تلك الصناعة"⁽⁸⁹⁾. وهناك أيضا أمثلة موثقة جيدا تتعلق بأزمة المناخ وصناعاتي التبغ والزراعة⁽⁹⁰⁾.

57 - وقد تشمل هذه الفئة من المشاركة السياسية أيضا محاولات من جانب الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال للتشكيك في صحة البحوث القائمة التي تشير إلى وجود صلات بين منتجات أو خدمات صناعات معينة والنتائج السلبية بالنسبة للصحة وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، خلال عملية النظر البرلمانية حول إنشاء ضريبة على المشروبات المحلاة بالسكر في جنوب أفريقيا، أفادت تقارير بأن منتجي السكر "[حاججوا] بأنه لا توجد أبحاث تظهر أن استهلاك السكر ضار بالصحة"⁽⁹¹⁾. كذلك، أفادت تقارير بأن الرابطة الصناعية الجاميكية والإقليمية عملت، أثناء المناقشات التي دارت حول تنفيذ وضع علامات على الأغذية والمشروبات على الجزء الأمامي من العبوات في منطقة البحر الكاريبي، على إلقاء ظلال من الشك على الأدلة العلمية الراسخة بشأن فعالية نموذج وضع العلامات التحذيرية الخاصة بالأغذية والمشروبات على الجزء الأمامي من العبوات، ولا سيما حول دراسة جاميكية أجرتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية⁽⁹²⁾.

58 - ويزداد خطر أن تؤدي البحوث التي ترعاها الصناعة إلى آثار ضارة بحقوق الإنسان عندما تقتصر إلى الشفافية والإفصاح المتعلقين بكل من الدعم المالي وغير المالي للبحوث⁽⁹³⁾. ففي الحالات التي تجرى فيها هذه البحوث وتنتشر دون شفافية كافية، قد لا يكون الجمهور وواضعو السياسات على دراية بآثار أنشطة الأعمال التجارية على حقوق الإنسان، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الحق في الصحة⁽⁹⁴⁾ والحق في البيئة الصحية⁽⁹⁵⁾ والحق في الغذاء الكافي⁽⁹⁶⁾.

59 - ويوجد عدد من الممارسات الإيجابية الموصى بها للباحثين وكيانات الأعمال التجارية الراعية والدول لضمان إسهام البحوث التي ترعاها الصناعة في استئارة عمليات وضع السياسات دون التأثير عليها بطرق تنطوي على مخاطر محتملة أن تتسبب في آثار ضارة بحقوق الإنسان. ويتعلق العديد من هذه الممارسات الإيجابية بمتطلبات الشفافية، وعمليات تقييم المخاطر في مجال حقوق الإنسان، وهياكل تمويل البحوث، والرقابة المستقلة على نتائج البحوث.

(89) انظر www.oecd.org/ethics/publicationsdocuments/Ways%20to%20influence%20public%20policies%20-%20Smokescreen.png؛ <https://globalizationandhealth.biomedcentral.com/track/pdf/10.1186/s12992-020-00647-3.pdf> و <https://gh.bmj.com/content/bmjgh/6/8/e005662.full.pdf>.

(90) انظر www.merchantsofdoubt.org/.

(91) انظر <https://globalizationandhealth.biomedcentral.com/track/pdf/10.1186/s12992-020-00647-3.pdf>.

(92) انظر <https://jamaica-gleaner.com/article/commentary/20210611/andres-constantin-front-package-warning-labels-caricom-can-either-follow>.

(93) انظر www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6187765/؛ و www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03007995.2019.1570770.

(94) انظر <https://ajph.aphapublications.org/doi/abs/10.2105/AJPH.2018.304510?journalCode=ajph>.

(95) انظر <https://public-accountability.org/report/offshore-shilling/>.

(96) انظر www.foodethicscouncil.org/app/uploads/Industry-sponsored_science_is_clouding_the_picture_of_how_food_sysems_impact_health_IPES-Food.pdf.

62 - هناك نمط آخر من المشاركة السياسية للشركات ينطوي على سعي كيانات أعمال تجارية إلى التأثير على السرد العام حول القضايا السياسية، مما يؤدي بدوره إلى تغيير السياسات من خلال التأثير على نتائج الانتخابات واستفتاءات الاقتراع وإيجاد ضغط عام على الموظفين العموميين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وسائل مختلفة، من بينها منافذ الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي على حد سواء. وفي حين أن محاولات كيانات الأعمال التجارية للتأثير على السرد السياسي العام لا تنطوي دائما على مخاطر تتعلق بحقوق الإنسان، فإن هذه المخاطر تنشأ عندما يتم تحويل السرد من أجل التعتيم على الأضرار المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية أو لإعطاء انطباع زائف بوجود تأييد عام وراء أولويات كيانات الأعمال التجارية التي تنطوي على آثار سلبية على حقوق الإنسان.

63 - وإحدى الطرق التي يمكن بها لكيانات الأعمال التجارية التأثير على السرد السياسي العام هي من خلال استخدام حملات العلاقات العامة التي تستهدف الجمهور العام، سواء جرى القيام بها داخليا أو من قبل شركات علاقات عامة متعاقد معها⁽⁹⁸⁾. وتمثل حملات العلاقات العامة التي تدور حول القضايا السياسية نشاطا شائعا من قِبل كيانات الأعمال التجارية وليس إشكاليا بطبيعته عندما لا تتعارض أهداف الحملة مع حماية حقوق الإنسان. غير أنه في بعض الحالات، استخدمت الشركات حملات العلاقات العامة للتأثير على السياسات من خلال التعتيم على ما هو متأصل في بعض ممارسات الأعمال التجارية من مخاطر على حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن شركات العلاقات العامة هي نفسها مؤسسات تجارية تتحمل مسؤوليات احترام حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية.

64 - وقد كان هذا الاتجاه سائدا بشكل خاص في المجال المناخي⁽⁹⁹⁾. فقد أفادت جماعات المجتمع المدني أن شركات الوقود الأحفوري قد استعانت بشركات علاقات عامة للتأثير على سياسة الاتحاد الأوروبي

<https://news.climate.columbia.edu/2021/09/30/at-un-food-systems-summit-did-business-show-it-is-serious-about-addressing-the-crises-facing-global-food-systems/> و <https://link.springer.com/article/10.1007/s10584-021-03244-4>

من خلال "تعزيز المبادرات الإيجابية مع بقاء غالبية نموذج أعمال الشركة المسببة للتلوث كما هي"، مما أدى إلى التسبب في "تهديش اتفاق المفوضية الأوروبية بشأن المناخ والطاقة لعام 2030 [لكفاءة] الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة". وأفادت تقارير بأن مجلس زيت النخيل الماليزي تعاد مع شركة هافاس العالمية العملاقة للعلاقات العامة لتوجيه حملة علاقات عامة في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس للتعامل مع قضايا السمعة وإعادة تسمية زيت النخيل كمنتج مستدام⁽¹⁰⁰⁾. ويقول الناشطون إن هذه الحملة، وحملة موازية في بروكسل، كان الهدف منهما هو التقليل من شأن الأثر البيئي لمزارع زيت النخيل إلى أدنى حد، وتجاهل المخاوف المتعلقة بتدمير الغابات والأنواع المهددة بالانقراض، وعمالة الأطفال، والعمل القسري.

65 - وثمة استراتيجية أخرى للسيطرة على السرد هي "الدعاية الشعبية الزائفة" (astroturfing)، التي تشير إلى قيام كيانات الأعمال التجارية بإنشاء و/أو تمويل منظمات شعبية يُدعى أنها غير ربحية وهي منظمات تعزز في الواقع جداول أعمال كيانات الأعمال التجارية⁽¹⁰¹⁾. ويهدف هذا التكتيك إلى إيجاد انطباع خاطئ أو مبالغ فيه بوجود دعم شعبي وراء قضية سياسية⁽¹⁰²⁾. ويمكن لكيانات الأعمال التجارية استخدام الدعاية الشعبية الزائفة للتأثير على المناقشات المتعلقة بالسياسات بطرق تضر بحماية حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تبرعت بعض شركات التكنولوجيا بمبالغ مالية كبيرة لمراكز الفكر غير الربحية التي تؤيد تخفيف قيود الخصوصية المفروضة على جمع البيانات منفرادى المستخدمين⁽¹⁰³⁾؛ وهذه المراكز "غالبا ما يُستشهد بها في وسائل الإعلام كأطراف ثالثة غير متحيزة وتؤثر على كيفية وضع السياسة في واشنطن العاصمة". كما رعت بعض شركات النفط والغاز الكبيرة حملات شعبية للتأثير على الرأي العام حول الوقود الأحفوري وتغيير المناخ بطرق لا تتسق مع توافق الآراء العلمي⁽¹⁰⁴⁾.

66 - وقد يؤدي الانطباع الخاطئ عن الدعم الشعبي وراء القضايا السياسية إلى زيادة أرجحية حدوث تغيرات في السياسات. فعلى سبيل المثال، وثقت جماعات المجتمع المدني حالات من الحملات الإعلانية الواسعة النطاق الممولة من الصناعة على وسائل التواصل الاجتماعي التي تمثل دعاية ضد تدابير الاقتراع التي من شأنها زيادة الضرائب على منتجي الوقود الأحفوري⁽¹⁰⁵⁾.

67 - وتختلف الممارسة الجيدة حول التأثير على السرد العام بناء على الاستراتيجية المعنية. و "العلاقات العامة"، على سبيل المثال، مصطلح شامل واسع يشير إلى الجهود المبذولة للتأثير على الرأي العام من خلال مجموعة واسعة من الوسائل. وفي بعض الحالات، قد ينطوي ذلك على بذل جهود حسنة النية من جانب الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال لتوجيه انتباه الجمهور بشفافية إلى المعلومات الوقائية في محاولة للتأثير على السياسات بطرق لا تنطوي على مخاطر حدوث آثار سلبية على حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك،

(100) انظر <https://doi.org/10.4324/9781351121798>

(101) انظر https://digitalcommons.law.uga.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2221&context=fac_artchop

(102) انظر <https://pure.strath.ac.uk/ws/portalfiles/portal/532527/HarkinsCSP376805.pdf>

(103) انظر <https://news.bloomberglaw.com/tech-and-telecom-law/facebook-google-donate-heavily-to-privacy-advocacy-groups>

(104) انظر www.nytimes.com/2020/11/11/climate/fti-consulting.html?

(105) انظر <https://influencemap.org/report/Climate-Change-and-Digital-Advertising-a40c8116160668aa-2d865da2f5abe91b#1>

عندما تستخدم كيانات الأعمال التجارية حملات العلاقات العامة كوسيلة للتعتيم على الحقيقة وحشد الدعم للسياسات التي تعرض حقوق الإنسان للخطر، فإن هذا يخلق خطر حدوث آثار ضارة بحقوق الإنسان. أما دقة وشفافية المعلومات المقدمة وصلاتها بالأضرار المحتملة لحقوق الإنسان فهما يُحدثان فرقا كبيرا.

68 - وعلى العكس من ذلك، فإن الاستراتيجيات التي تتيح للشركات خلق صورة زائفة عن التأيد العام للمواقف السياسية قد تبرر اتخاذ إجراءات تشريعية لتقييد استخدام تلك الاستراتيجيات. ويتيح الافتقار إلى الشفافية المتأصل في هذه الاستراتيجيات وجود تأثير للشركات غير خاضع للمساءلة ويخلق بيئة تواجه فيها كيانات الأعمال التجارية التي تختار القيام بذلك حواجز قليلة أمام الانخراط في العمليات السياسية بطرق تتطوي على مخاطر حدوث آثار سلبية على حقوق الإنسان. وهذا يجعل من الصعب على "المشرعين الدوليين والمسؤولين والأكاديميين أو النقاد العامين تحديد الكيان الذي يحاول تحقيق هدف محدد"⁽¹⁰⁶⁾، وقد يجعل صناع القرار يُبخسون تقدير مخاطر حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية.

حاء - تأثير الشركات على القضاء

69 - قد تكون الجهات الفاعلة في كيانات الأعمال التجارية أيضا في وضع يمكنها من التأثير على العمليات القضائية. وعندما تنفذ هذه الممارسة خدمة لأهداف لا تتسق مع مسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان، فإنها تشكل مخاطر على حقوق الإنسان، ولا سيما على حقوق الضحايا في الوصول إلى سبل الانتصاف.

70 - وفي بعض الحالات، قد تضغط كيانات الأعمال التجارية على الموظفين العموميين مباشرة من أجل التأثير على نتائج الإجراءات القضائية ضد منشأة تجارية أو منع استهلالها أصلا. ويمكن أن تتطوي هذه الممارسة على مخاطر في مجال حقوق الإنسان عندما تضغط كيانات الأعمال التجارية على دول من أجل وقف جميع الإجراءات القانونية المتخذة ضدها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية، فعلى سبيل المثال. أفيد بأن شركة داو كيميكال ضغطت على مسؤولي الحكومة الهندية "لوقف جميع الإجراءات القانونية [من قبل حكومة الهند] ضدها في الهند" فيما يتعلق بكارثة غاز بوبال⁽¹⁰⁷⁾. كما أفيد بأن شركتي شل وريو تيننتو انخرطتا في ممارسة ضغوط مماثلة لدى حكومة المملكة المتحدة، سعيا للحصول على تأييدها "لرفض مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان" في نيجيريا وبابوا غينيا الجديدة، على التوالي⁽¹⁰⁸⁾. وأكبر رابطة صناعية في الولايات المتحدة "كتبت مشروع قانون يهدف إلى حماية الشركات من المسؤولية المتعلقة بجائحة [مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)] ووزعته على مشرعي الولايات والمشرعين الفيدراليين"⁽¹⁰⁹⁾. وفي نهاية المطاف، سن كونغرس الولايات المتحدة قانون العمل الآمن، الذي "يجعل من الصعب جدا على المدعين رفع دعوى قضائية ... للإصابات المتعلقة بعدوى فيروس كورونا"⁽¹¹⁰⁾.

(106) انظر https://digitalcommons.law.uga.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2221&context=fac_artchop.

(107) انظر www.amnesty.org/download/Documents/8000/pol300012014en.pdf.

(108) انظر www.theguardian.com/business/2014/apr/06/shell-rio-tinto-human-rights-nigeria-kiobel.

(109) انظر www.washingtonpost.com/business/2020/08/25/americas-biggest-business-lobby-is-behind-republicans-push-shield-employers-coronavirus-liability/.

(110) انظر www.forbes.com/sites/tomspiggle/2020/09/21/the-safe-to-work-act-not-so-safe-for-american-employees/?sh=52d5939f44fa.

71 - ويمكن لكيانات الأعمال التجارية أيضا أن تستخدم المحاكم نفسها كوسيلة إما لإسكات الانتقادات أو للتأثير على النتائج السياسية. فعلى سبيل المثال، نجد أن إجراءات "الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة"، التي تتخذ عموما شكل تشهير أو قذف أو تقييد للدعاوى القضائية التجارية ضد كيانات الأعمال التجارية، هي تلك التي "تهدف إلى تخويف منتقدي شركة وإثقال كاهلهم بالأعباء من أجل إسكاتهم وغيرهم ممن قد يتكلمون. ... يمكن أن تستمر لسنوات، وتستنزف موارد المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان وتُحبط الانتقادات المشروعة لسلوك الشركة"⁽¹¹¹⁾.

72 - وقد استخدمت هذه الاستراتيجية في أماكن كثيرة لاستهداف البيئيين والجماعات التي تدافع عن حقوقها في سياق أنشطة كيانات الأعمال التجارية⁽¹¹²⁾. وقد أعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء آثار الاستخدام المتزايد لمثل هذه الدعاوى القضائية الاستراتيجية على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم⁽¹¹³⁾. كما لجأت بعض كيانات الأعمال التجارية والروابط الصناعية إلى سلسلة من التكتيكات القانونية الأخرى لتجنب المساءلة أو للتأثير على السياسة بطرق تعود بالنفع على كيانات الأعمال التجارية على حساب حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك استخدام ترتيبات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول لمنع تنفيذ لوائح الصحة العامة⁽¹¹⁴⁾ واستخدام تكتيكات إجرائية "لتأخير إمكانية لجوء أصحاب الحقوق إلى القضاء أو لحرمانهم من تلك الإمكانية"⁽¹¹⁵⁾.

73 - والحفاظ على نزاهة النظم القضائية عنصر أساسي من عناصر سيادة القانون. وفي الحالات التي تشارك فيها الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال في العمليات القضائية على أمل تجنب المساءلة، أو إعاقة إمكانية لجوء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية إلى القضاء، أو إعاقة تنفيذ اللوائح المتعلقة بالأعمال التجارية التي من شأنها حماية حقوق الإنسان، تكون شرعية النظام القضائي واستقلاله وحياده على المحك. وبالتالي، فإن أفضل ممارسة تتبناها كيانات الأعمال التجارية في التعامل مع العمليات القضائية هي تجنب استخدام تلك العمليات أو محاولة التأثير عليها بطرق تعرض حقوق الإنسان في حد ذاتها للخطر. وبالنسبة للدول، ينبغي أن تشمل الممارسة الإيجابية حماية العمليات القضائية من التأثير الخارجي، بما في ذلك عن طريق ضمان ألا تؤثر جهود الضغط على بدء الإجراءات القضائية أو نتائجها، وعدم إمكانية قيام مؤسسات الأعمال بتسليح العمليات القضائية ضد المنتقدين.

(111) انظر <https://ccsi.columbia.edu/sites/default/files/content/docs/19%20CCSI%20Four%20pillars%20full%20report%20rhr.pdf>

(112) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/41/43/add.1 و A/HRC/38/48/add.2؛ <https://icar.squarespace.com/news/2018/5/31/defending-dissent-slapp-lawsuits-and-the-fight-for-free-speech> و <https://ccrjustice.org/home/blog/2015/06/17/legal-bullying-may-chill-speech-ultimately-cannot-stop-movement>؛ وانظر أيضا www.somo.nl/wp-content/uploads/2018/01/Justice-for-people-and-planet.pdf

(113) انظر A/HRC/47/39/Add.2 و www.ohchr.org/en/statements/2022/02/critical-part-ungps-10-roadmap-increasing-protection-human-rights-defenders-face

(114) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/coalicion-latinoamericana-saludable.pdf؛ www.tobaccocontrolaws.org/litigation/decisions/ar-20151027-nobleza-piccardo-v.-provincia-؛ and www.tobaccocontrolaws.org/litigation/decisions/uy-20160708-philip-morris-srl-v-uruguay

(115) انظر <https://ccsi.columbia.edu/sites/default/files/content/docs/19%20CCSI%20Four%20pillars%20full%20report%20rhr.pdf>

رابعاً - المبادئ التوجيهية والمشاركة السياسية للشركات

74 - للمبادئ التوجيهية آثار هامة على كيفية تنظيم الدول والأوساط المتعددة الأطراف للمشاركة السياسية للشركات وكيفية تنفيذ كيانات الأعمال التجارية لتلك المشاركة. وتدعو المبادئ التوجيهية الدول وكيانات الأعمال التجارية إلى العمل بطرق مختلفة لضمان ألا يكون للمشاركة السياسية للشركات تأثير سلبي على أصحاب الحقوق، ولا سيما أضعف فئات السكان، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية، وجماعات السكان الأصليين، والأشخاص الملونون وغيرهم من الأقليات.

ألف - التزامات الدول بحماية حقوق الإنسان في المشاركة السياسية للشركات

75 - يشمل واجب الدولة أن تحمي حقوق الإنسان بمقتضى المبادئ التوجيهية التزاماً بضمان قدرة الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال على المشاركة في العمليات السياسية دون التأثير عليها بطرق معادية لحقوق الإنسان. ويتطلب الوفاء بهذا الالتزام بنجاح أن تتخذ الدول إجراءات مختلفة - بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد والنزاهة العامة، مثلما أعرب الفريق العامل من قبل⁽¹¹⁶⁾. وكما لوحظ في الشرح المصاحب للمبدأ التوجيهي 3، ينبغي للدول أن تستخدم "مزيجاً ذكياً" من التدابير الإلزامية والطوعية لتعزيز احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان، وهذا يشمل التدابير المتعلقة بالمشاركة السياسية للشركات.

76 - وتشير المبادئ التوجيهية إلى أهمية الشفافية في منع ما يتعلق بالأعمال التجارية من آثار سلبية على حقوق الإنسان. ويشير المبدأان التوجيهيان 1 و3 إلى التزام الدولة بضمان الشفافية وتشجيع الأعمال التجارية على التواصل علناً بشأن كيفية تصديدها للآثار على حقوق الإنسان. وهذا يعني ضمناً واجب الدولة أن تضمن الشفافية في المشاركة السياسية للشركات، بالنظر إلى أن عدم الشفافية هو ميسر للآثار السلبية على الحقوق المرتبطة بالأنشطة السياسية للشركات. وقد يستتبع ذلك اتخاذ إجراءات تشريعية مختلفة، بما في ذلك اشتراطات الكشف الشاملة عن الضغط، والقوانين القوية المتعلقة بتضارب المصالح، ونظم الكشف عن الدخل والأصول للموظفين العموميين، وفرض حظر على أشكال المشاركة السياسية للشركات غير الشفافة بوجه خاص. ومن الأهمية بمكان أن توضع اشتراطات الشفافية هذه مع مراعاة منظور حقوق الإنسان، اعترافاً بآثار المشاركة السياسية للشركات على حقوق الإنسان.

77 - ويشير المبدأ التوجيهي 3 إلى أنه ينبغي للدول، لدى اضطلاعها بواجبها أن توفر التوجيه الفعال لمؤسسات الأعمال بشأن كيفية احترام حقوق الإنسان في جميع عملياتها، أن تسدي المشورة إلى مؤسسات الأعمال بشأن أهمية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، مع ملاحظة أن هذه الممارسة تتعلق أيضاً بممارسات المشاركة السياسية للشركات. ومن ثم فإن تشجيع الدول لجميع مؤسسات الأعمال على بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان يمثل خطوة هامة نحو تحسين المواءمة بين المشاركة السياسية للشركات ومسؤوليات كيانات الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية⁽¹¹⁷⁾.

(116) انظر A/HRC/44/43.

(117) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/workinggroupbusiness/wg-business-cfis/2021/responsible-corporate-political-engagement/2022-07-15/ITALY-BHR-May-2022.docx

78 - وينبغي للدول والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تسن تشريعات بشأن بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان وأن تكفل انطباقها صراحة على أنشطة المشاركة السياسية للشركات. وكما لاحظ الفريق العامل سابقاً، فإن "بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان يوفر أداة لتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتوازن المناسب، وكذلك فيما يتعلق بأنشطة الضغط أو الأنشطة القانونية المسؤولة، وتقييم وضمان عدم حدوث آثار سلبية على حقوق الإنسان من جراء هذه الأنشطة. وهناك حاجة ماسة إلى وضع المزيد من التوجيهات والتوضيحات، لا سيما في سياق نشوء بذل العناية الواجبة الإلزامية في مجال حقوق الإنسان، الذي من المرجح أن يشهد زيادة في نشاط الضغط"⁽¹¹⁸⁾.

79 - وتشير المبادئ التوجيهية 4 و 5 و 6 إلى أن إدارات الدولة ووكالاتها التي تشكل ممارسة الأعمال التجارية أو تتفاعل مع الأعمال التجارية، فضلاً عن الكيانات التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها، ينبغي أن تعمل أيضاً بطريقة تتسق مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية⁽¹¹⁹⁾. وتترتب على ذلك آثار على مجموعة متنوعة من أنماط التفاعل المختلفة بين الدولة ومؤسسات الأعمال الخاصة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون المعاملات التي تحدث في هذه الصلة بين الدولة وكيانات الأعمال التجارية، بما في ذلك عقود الاشتراء العمومي والاقتطاعات القانونية من القانون المنطبق عموماً (مثل شروط تحقيق الاستقرار أو المناطق الاقتصادية الخاصة)، نقطة تركيز خاصة للدول في مجال منع الفساد وضمان النزاهة العامة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للشركات.

80 - وثمة واجب رئيسي آخر للدولة بموجب المبادئ التوجيهية يتمثل في كفالة الاتساق بين التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وممارسات مؤسساتها. ويشير الشرح المصاحب للمبدأ التوجيهي 8 إلى أن هذا يعني ضمان أن تكون إدارات الدولة ووكالاتها التي تشكل ممارسات الأعمال التجارية "على علم بالتزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان وأن تتصرف بطريقة تتفق معها". وينص المبدأ التوجيهي 9 على أن هذا يشمل [احتفاظ] الدولة بحيز كاف للسياسات المحلية للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان عند السعي إلى تحقيق أهداف السياسة العامة المتصلة بالأعمال التجارية مع دول أو مؤسسات أعمال أخرى... وتشمل هذه المبادئ واجبا واسعا يقع على عاتق الدول ويتمثل في ضمان حماية مؤسساتها من التأثير الخارجي الذي ينطوي على مخاطر إلحاق أضرار بحقوق الإنسان.

باء - مسؤوليات كيانات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان في المشاركة السياسية للشركات

81 - يصف الشرح المصاحب للمبدأ التوجيهي 16 مسؤولية واسعة النطاق تقع على عاتق كيانات الأعمال التجارية وتتمثل في "السعي إلى تحقيق الاتساق بين مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان والسياسات والإجراءات التي تحكم أنشطتها وعلاقاتها التجارية الأوسع نطاقاً. وينبغي أن يشمل ذلك... أنشطة الضغط التي تكون فيها حقوق الإنسان على المحك". وهذا يعني أنه يجب على كيانات الأعمال التجارية دراسة وتوقع آثار أنشطتها السياسية على حقوق الإنسان - تماماً كما يجب عليها فيما يتعلق بجميع الجوانب الأخرى للعمليات التجارية - والعمل على منع أي آثار سلبية وتخفيفها ومعالجتها وفقاً لذلك. ويشكل

(118) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPs10/Stocktaking-reader-friendly.pdf.

(119) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf.

بذل العناية الواجبة اللازمة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأنشطة السياسية فرقا رئيسيا بين المشاركة السياسية للشركات التي تحترم الحقوق وتلك التي لا تحترمها.

82 - ويشير الشرح المصاحب للمبدأ التوجيهي 11 إلى أن مسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان "قائمة بمعزل عن قدرات الدول و/أو استعدادها للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان و... بالإضافة إلى الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان". وعلى هذا النحو، ينبغي لكيانات الأعمال التجارية أن تفهم أن مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان في أنشطتها للمشاركة السياسية قائمة بغض النظر عن قانونية تلك الأنشطة.

83 - ويدعو المبدأ التوجيهي 13 أيضا كيانات الأعمال التجارية إلى تجنب التسبب في آثار ضارة بحقوق الإنسان أو المساهمة فيها أو الارتباط المباشر بها، والسعي إلى منع أو تخفيف أي آثار ضارة بحقوق الإنسان في تلك الظروف. وبالتالي، فإن مسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان تنطبق على جميع سلاسل القيمة الخاصة بها وخارجها أيضا. وسواء كانت المشاركة السياسية لكيانات الأعمال التجارية تسهم في إلحاق الضرر بحقوق الإنسان داخل سلسلة القيمة الخاصة بها أو في أي مكان آخر في المجتمع الأوسع، فإن احترام كيانات الأعمال التجارية لحقوق الإنسان في ممارسات المشاركة السياسية يعني النظر في جميع هذه الآثار المحتملة وحسابها وضمان عدم تسبب الأنشطة السياسية للشركات في تلك الآثار أو مساهمتها فيها.

84 - وبذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان هو الطريقة الرئيسية لكيانات الأعمال التجارية لتحديد المخاطر على حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة المشاركة السياسية الخاصة بها. ويشير المبدأ التوجيهي 15 إلى مسؤولية جميع كيانات الأعمال التجارية عن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان "لتحديد كيفية معالجتها لآثارها على حقوق الإنسان ومنعها أو تخفيفها وتفسيرها". وهذه هي الطريقة التي تتموضع بها كيانات الأعمال التجارية لتعرف أنها تحترم حقوق الإنسان في الممارسة العملية. وحتى الآن، ظل بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان المتصل بالمشاركة السياسية غائبا إلى حد كبير؛ وكما لاحظ الفريق العامل من قبل، فإن ممارسة الشركات في مجال ممارسة الضغط على وجه الخصوص "أظهرت افتقارا مستمرا إلى التماسك أو الفهم السليم لما يستلزمه بالفعل بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان" (120).

85 - ويشير المبدأ التوجيهي 21 إلى مسؤوليات كيانات الأعمال التجارية عن إظهار احترامها لحقوق الإنسان، من خلال التواصل بشفافية بشأن عمليات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والخطوات المتخذة لمنع أي آثار ضارة على حقوق الإنسان يتم تحديدها وتخفيفها ومعالجتها. وتمتد هذه المسؤولية إلى الأنشطة السياسية لكيانات الأعمال التجارية وينبغي أن تشمل مناقشة النهج البديلة التي كان يمكن أن تتخذها كيانات الأعمال التجارية لتجنب الآثار السلبية وتفسيرات ما للقرارات التي اتخذت في نهاية المطاف من أبعاد تتعلق بحقوق الإنسان.

86 - ويشير المبدأ التوجيهي 16 إلى أنه ينبغي لكيانات الأعمال التجارية أن تضمن أن السياسات والعمليات الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان "معتمدة على أعلى مستوى في مؤسسة الأعمال" و "مدمجة من أعلى مستوى في مؤسسة الأعمال من خلال جميع... الوظائف، التي قد تعمل بخلاف ذلك دون وعي أو مراعاة لحقوق الإنسان". وهذا له آثار مهمة على نهج كيانات الأعمال التجارية في أنشطة

(120) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPs10/Stocktaking-reader-friendly.pdf.

المشاركة السياسية الخاصة بها. ومن الأهمية بمكان ألا تتعزل الإدارات المسؤولة عن الاستدامة، والأثر الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك، عن الإدارات المسؤولة عن المشاركة السياسية، والعلاقات الحكومية، والشؤون القانونية، والعلاقات العامة، وما إلى ذلك، ولا عن أفرقة القيادة العليا أو مجالس الإدارة. ولكي تأخذ كيانات الأعمال التجارية في الحسبان بشكل صحيح آثار مشاركتها السياسية على حقوق الإنسان، فإن التواصل الداخلي المفتوح والمساءلة عبر الأقسام أمر بالغ الأهمية.

جيم - سبل الانتصاف والمساءلة في المشاركة السياسية للشركات

87 - تشير المبادئ التوجيهية إلى أن على الدول وكيانات الأعمال التجارية التزامات ومسؤوليات لكل منها تتمثل في تيسير سبل الانتصاف للضحايا ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية. وينطوي ذلك على تطبيقات مختلفة تتصل بممارسات المشاركة السياسية للشركات، سواء من حيث توفير آليات انتصاف فعالة لضحايا الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان من جراء التأثير السياسي للشركات أو من حيث حماية آليات الانتصاف نفسها من هذا التأثير.

88 - وتشير المبادئ التوجيهية إلى واجب الدولة أن تضمن وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية إلى آليات فعالة للانتصاف والجبر. وينطوي هذا الواجب على التزام واسع النطاق يقع على عاتق الدول بأن تضمن ألا تؤثر ممارسات المشاركة السياسية لكيانات الأعمال التجارية تأثيراً لا مبرر له على آليات الانتصاف والجبر أو تقسدها. فعلى سبيل المثال، ينص الشرح المصاحب للمبدأ التوجيهي 26 على أنه كجزء من توفير آليات قضائية فعالة قائمة على الدولة لتوفير سبل الانتصاف للضحايا، ينبغي للدول أن "تكفل ... المحاكم مستقلة عن الضغوط الاقتصادية أو السياسية التي يمارسها سائر موظفي الدولة وعن الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال" وأن "إجراءات توفير سبل انتصاف محايدة ومحمية من الفساد وخالية من المحاولات السياسية أو غيرها من محاولات التأثير على النتيجة".

89 - وينبغي للدول أيضاً أن تكفل اعتراف آليات التظلم القضائية وغير القضائية القائمة على أساس الدولة بكامل نطاق الأضرار التي قد تلحق بحقوق الإنسان من جراء المشاركة السياسية للشركات، وأن تكون مجهزة لجبر هذه الأضرار ولديها القدرة على ذلك بشكل جماعي. كذلك، ينبغي للدولة أن تعترف بالدور الذي تؤديه وكالات الدولة نفسها عندما تتجم انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية عن التأثير السياسي للشركات، وينبغي للدولة أن تشارك وتسهم في عمليات المعالجة، حسب الاقتضاء.

90 - وبوجه أعم، فإن التزام الدولة بتوفير سبل انتصاف وجبر فعالة للضحايا يعني أنه ينبغي للدول أن تكفل ألا يتيح أي وصول تنتجه لمؤسسات الأعمال لتلك المؤسسات أن تؤثر على بدء أو نتيجة العمليات القضائية وغير القضائية التي ترمي إلى الفصل في المسؤولية والتبعة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية. وينبغي ألا يكون لموارد الضغط والعلاقات والخبرات الموجودة لدى كيانات الأعمال التجارية أي تأثير على الكيفية التي تنتظر بها آليات الدولة في المسؤولية المحتملة عن الآثار السلبية على الحقوق. وقد يشمل ذلك واجب الدولة أن تحد من ممارسات المشاركة السياسية التي ثبت أنها ذات أثر سلبي على حقوق الضحايا في الوصول إلى سبل الانتصاف، مثل ممارسة "الباب الدوار" في التوظيف.

91 - ووفقاً للمبدأ التوجيهي 22، تتحمل كيانات الأعمال التجارية أيضاً مسؤولية "توفير إصلاح [للاضرار الضارة على حقوق الإنسان التي تسببت فيها أو ساهمت فيها، أو التعاون في ذلك الإصلاح] من خلال

عمليات مشروعة⁽¹²¹⁾. وينبغي أن يفهم من ذلك أنه لا يعني إصلاح الآثار السلبية الناجمة عن المشاركة السياسية للشركات فحسب، بل يعني أيضا تجنب المشاركة السياسية للشركات التي تهدف إلى حماية كيانات الأعمال التجارية من المسؤولية أو تجنب المسؤولية عن التعاون في الإصلاح.

92 - ولهذه الفكرة أهمية في سياق الأنظمة الإلزامية المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان التي يجري وضعها في الاتحاد الأوروبي، حيث تقيد التقارير بأن الشركات والرابطات الصناعية مارست ضغوطا لإضعاف عناصر القانون المتصلة بالمسؤولية المدنية⁽¹²²⁾؛ ومن شأن أحدث اقتراح من المفوضية الأوروبية أن يقصر المسؤولية المدنية على "الموردين المباشرين"، ويحمي الشركات من المسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة على امتداد السلسلة، وبالتالي يمنع إمكانية وصول الضحايا إلى العدالة⁽¹²³⁾. ويقال إن عملية مماثلة حدثت أيضا بممارسة الشركات الضغط حول أحكام المسؤولية المدنية الواردة في قانون سلسلة التوريد الألماني⁽¹²⁴⁾.

93 - ويصف المبدأ التوجيهي 29 أيضا مسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن إنشاء آليات للتظلم على المستوى العملي أو المشاركة فيها كوسيلة لتحديد الآثار السلبية على حقوق الإنسان وإصلاحها؛ وينبغي أن تشمل ولايات هذه الآليات مجالا لدراسة الآثار السلبية الناجمة عن أنشطة المشاركة السياسية لكيانات الأعمال التجارية.

94 - وأخيرا، فإن مسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن توفير سبل الإصلاح عند الضرورة تشمل أيضا مسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن الامتناع عن ممارسة الضغط من أجل وقف الإجراءات القضائية أو غير القضائية التي تتخذها الدولة بهدف تقييم المسؤولية المحتملة لكيانات الأعمال التجارية عن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية.

خامسا - الاستنتاجات

95 - للجهات الفاعلة في الشركات دور مشروع عليها أن تؤديه في العمليات السياسية. وتعد كيانات الأعمال التجارية مصدرا هاما للبيانات ومعلومات الخبراء بالنسبة لوضعي السياسات، ولها الحق في محاولة التأثير على السياسات، ما دامت تلك المشاركة يُضطلع بها على نحو مسؤول. ومع ذلك، عندما تشارك كيانات الأعمال التجارية في عمليات سياسية دعما لأهداف لا تتسق مع مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان، وعندما لا تنظم الدول هذه المشاركة بشكل كاف، قد ييسر ذلك حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان متصلة بالأعمال التجارية. ولهذه الدينامية أثر سلبي على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، في كل من حكومات الدول والحكومات المحلية والمؤسسات والعمليات العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف.

96 - وقد أدت وتيرة التغيير المتسارعة على نطاق المجتمع العالمي إلى ظهور أنماط جديدة وفريدة يمكن أن يؤدي من خلالها التأثير السياسي للشركات إلى آثار ضارة بحقوق الإنسان. وقد أظهرت جائحة

(121) انظر أيضا www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/ecuador.doc.

(122) انظر <https://corporatejustice.org/wp-content/uploads/2021/06/OffThe-Hook.pdf>.

(123) انظر www.hrw.org/news/2022/02/28/eu-disappointing-draft-corporate-due-diligence.

(124) انظر <https://corporatejustice.org/news/german-parliament-adopts-supply-chain-law/>.

كوفيد-19 المستمرة كيف يمكن لأوقات الأزمات أن تضخم الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان المرتبطة بالمشاركة السياسية للشركات - فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير بأن مختبرات الأدوية الرئيسية قدمت لقاحات كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية مقابل تغييرات تشريعية لصالح صناعة المستحضرات الصيدلانية⁽¹²⁵⁾، وأفادت تقارير بأن منتجي التبغ ضغطوا على الحكومات لتحمي التبغ باعتباره "سلعة أساسية" خلال جائحة كوفيد-19⁽¹²⁶⁾.

97 - وللمضي قدماً، ينبغي للشركات أن تشارك في العمليات السياسية بما يتماشى مع مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية. كذلك، ينبغي للدول والمؤسسات المتعددة الأطراف، تماشياً مع واجبها أن تحمي حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية، أن تكفل إدراج أطرها التشريعية والتنظيمية ممارسات المشاركة السياسية للشركات بطريقة تعزز الشفافية وتحد من إمكانية حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان متصلة بالأعمال التجارية نتيجة لذلك. وسيساعد ذلك الدول والشركات على الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان ويساعد على تحقيق الالتزامات بمكافحة الفساد والأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس.

سادساً - التوصيات الرئيسية للدول وكيانات الأعمال التجارية

98 - توفر التوصيات الواردة أدناه أفضل الممارسات للدول وكيانات الأعمال التجارية لضمان اتساق المشاركة السياسية للشركات مع المبادئ التوجيهية.

99 - ويقدم الفريق العامل التوصيات التالية إلى الدول (بما في ذلك بوصفها أعضاء في مؤسسات متعددة الأطراف):

(أ) تقديم توجيهات لكيانات الأعمال التجارية بشأن العلاقة بين المشاركة السياسية للشركات والمخاطر على حقوق الإنسان، وبشأن الحاجة إلى مراعاة هذه الآثار في عمليات بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان⁽¹²⁷⁾. ويجب التوضيح لتلك الكيانات أن عمليات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تشمل الآثار على حقوق الإنسان المتعلقة بالمشاركة السياسية في جميع سلاسل التوريد والقيمة الخاصة بتلك الأعمال التجارية، بما في ذلك أي شركات تابعة؛

(ب) اتخاذ خطوات لسن تشريعات إلزامية ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وضمان انطباق جميع هذه التشريعات صراحة على جميع أشكال المشاركة السياسية للشركات؛

(125) انظر <https://poderlatam.org/en/2021/03/pharmaceutical-companies-sold-vaccines-to-latin-american-with-legal-and-tax-benefits/>

(126) انظر https://tobaccocontrol.bmj.com/content/31/Suppl_1/s33

(127) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/poland.docx و www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/chile.docx

(ج) إدراج إشارة محددة إلى المشاركة السياسية للشركات وما يتصل بها من مسؤوليات عن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان الواقعة على عاتق كيانات الأعمال التجارية في خطط العمل الوطنية⁽¹²⁸⁾؛

(د) جعل الدعم المالي الحكومي المقدم لكيانات الأعمال التجارية من أجل التعافي مشروطاً بالتزامات قوية بممارسات المشاركة السياسية المسؤولة للشركات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية⁽¹²⁹⁾؛

(هـ) ضمان وضع سياسة الدولة على أساس بحوث سليمة ومستقلة. وعندما يعتمد وضع السياسات على البيانات المقدمة من الجهات الفاعلة في الصناعة، ضمان دقة البيانات وتقديمها بشفافية؛

(و) مطالبة جميع الأفراد والكيانات المشاركين في الضغط بالتسجيل في سجلات الضغط الإلزامية والكشف عن المعلومات المتعلقة بأنشطة الضغط والاتصالات والنفقات⁽¹³⁰⁾. واستخدام تعريف شامل وقوي لـ "جماعات الضغط" يتجنب إيجاد ثغرات، بما في ذلك من خلال شمول كل من جماعات الضغط المدفوعة الأجر والطوعية على السواء⁽¹³¹⁾؛

(ز) اشتراط الكشف من قبل كيانات الأعمال التجارية في الوقت المناسب عن النفقات والأنشطة السياسية، بما في ذلك الإنفاق على الضغط، والتبرعات السياسية، والإعلانات السياسية، ومجموعات الأطراف الثالثة غير الربحية. ومثالاً، ينبغي أن تشترط اللوائح أيضاً الكشف عن مواقف وأهداف الضغط الرسمية⁽¹³²⁾؛

(ح) ضمان عدم تمثيل مصالح الشركات الكبيرة والروابط الصناعية بشكل غير متناسب في اجتماعات الضغط مع المسؤولين العموميين. والالتزام بإجراء مشاورات متوازنة مع الجهات الفاعلة الأخرى (منظمات المجتمع المدني، وفرادى المواطنين، وجماعات الشعوب الأصلية، وغيرها)، بما في ذلك إجراء حوار كاف وشفاف مع الجمهور بشأن المقترحات التشريعية؛

(ط) سن قوانين تضارب المصالح ونظم الكشف عن الدخل والأصول الخاضعة للرصد المستقل من أجل المسؤولين الحكوميين والمنظمين "لتوفير قدر أكبر من الشفافية في عمليات وضع السياسات"⁽¹³³⁾؛

(ي) ضمان خلو آليات التظلم القضائية وغير القضائية القائمة على الدولة من التأثير غير المبرر من جانب جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال. والسعي إلى استخدام هذه الآليات لتحديد وجبر الآثار السلبية على الحقوق التي تنجم عن المشاركة السياسية للشركات وضمان النظر على النحو الواجب في واجب وكالات الدولة أن تشارك في عمليات الإصلاح؛

(128) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/ecuador.doc.

(129) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/WG/Responsible-recovery-information-note.pdf.

(130) انظر <https://lobbyingtransparency.net/lobbyingtransparency.pdf>.

(131) انظر www.oecd.org/corruption/ethics/Lobbying-Brochure.pdf.

(132) انظر www.globalreporting.org/standards/media/1030/gri-415-public-policy-2016.pdf.

(133) انظر A/HRC/44/43.

(ك) سن تشريعات لمكافحة "الدعوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة" لمنع استخدام المحاكم كألية لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن يلفتون الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية. وضمان عدم تسليح هذه التشريعات من قبل مؤسسات الأعمال لحماية نفسها من الدعوى القضائية من أصحاب الحقوق⁽¹³⁴⁾؛

(ل) سن تشريعات للحد من سياسة "الباب الدوار" والباب الدوار العكسي في التوظيف، بما في ذلك عن طريق سن فترات "تهدة" شاملة ذات طول كاف؛

(م) ضمان قيام المؤسسات المتعددة الأطراف وأوساط أصحاب المصلحة المتعددين التي تكون الدولة عضوا فيها باتخاذ خطوات لمنع الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان نتيجة للمشاركة السياسية للشركات؛

(ن) النظر في قواعد خاصة أكثر صرامة تحكم تفاعلات الدول مع صناعات السلع الأساسية غير الصحية وجماعات الضغط ذات الصلة، بالنظر إلى ما يرتبط بهذه المنتجات من مخاطر متصلة في مجال حقوق الإنسان.

100 - ويقدم الفريق العامل التوصيات التالية الموجهة إلى كيانات الأعمال التجارية:

(أ) الامتناع عن الانخراط في العمليات السياسية لدعم أهداف لا تتسق مع مسؤولية كيانات الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان؛

(ب) تنفيذ عمليات قوية لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لضمان توافق جميع المشاركات السياسية مع الالتزامات العامة لكيانات الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان ومسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية⁽¹³⁵⁾، بما في ذلك من خلال دمج المشاركة السياسية كفئة بارزة في عمليات تقييم الأثر على حقوق الإنسان القائمة. وضمان اعتماد هذه السياسات والعمليات في جميع أجزاء كيانات الأعمال التجارية وعلى نطاق علاقات تلك الكيانات؛

(ج) التواصل علنا بشأن عمليات بذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بأنشطة المشاركة السياسية. وتوفير مستوى من المعلومات يكفي للمراقبين الخارجيين لتقييم مدى كفاية عملية تقييم الأثر على حقوق الإنسان؛

(د) القيام، حتى في الحالات التي لا يقتضيها القانون، بإصدار تقارير سنوية عن المشاركة السياسية تتضمن تفاصيل جميع الأنشطة السياسية والإنفاق السياسي - بما في ذلك على المرشحين والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والروابط الصناعية وجميع المنظمات والجهات الفاعلة السياسية الأخرى⁽¹³⁶⁾؛

(134) انظر www.lexology.com/library/detail.aspx?g=78c9eee0-72cd-42c9-b2cb-5eb53f2873e9.

(135) انظر www3.weforum.org/docs/WEF_IBC_Measuring_Stakeholder_Capitalism_Report_2020.pdf.

(136) انظر <https://politicalaccountability.net/hifi/files/CPA-Wharton-Zicklin---model-code-of-conduct-for-corporate-political-spending---10-13-20-.pdf> و www.globalreporting.org/standards/media/1030/gri-415-public-policy-2016.pdf.

(هـ) اشتراط موافقة مجلس إدارة كيان الأعمال التجارية على جميع المشاركات السياسية والإبلاغ بها داخليا وخارجيا، بما في ذلك إبلاغ جماعات الضغط التابعة لأطراف ثالثة والرباطات الصناعية بها، ودمجها في أي عقد مع هذه الأطراف. وتوفير تدريب مخصص على هذه الالتزامات للموظفين، وعند الضرورة، لشركاء كيانات الأعمال التجارية؛

(و) اشتراط الموافقة على أي مساهمات سياسية تقدمها كيانات الأعمال التجارية من قبل مجالس الإدارة و/أو قرارات المساهمين⁽¹³⁷⁾؛

(ز) ممارسة الرقابة على مستوى مجلس الإدارة على كيفية إدارة كيان الأعمال التجارية لمخاطر حقوق الإنسان المتعلقة بأنشطة المشاركة السياسية. وينبغي لمجلس الإدارة أن يسند المسؤولية العامة عن ترسيخ احترام حقوق الإنسان في أنشطة المشاركة السياسية إلى القيادة العليا لكيان الأعمال التجارية، التي ينبغي أن تسند الإشراف اليومي؛

(ح) اتخاذ خطوات لضمان ألا يحول انعزال أقسام كيان الأعمال التجارية دون تعميم مسؤوليات الكيان في مجال حقوق الإنسان داخل الشعب المسؤولة عن العلاقات الحكومية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير تدريب الأفرقة ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان، وإدخال تغييرات على مؤشرات الأداء الرئيسية، وإدماج مبادئ حقوق الإنسان في عمليات تقييم المخاطر وإدارتها؛

(ط) سن سياسات كتابية لتنظيم ممارسات المشاركة السياسية لكيانات الأعمال التجارية، ترتبط مباشرة بالالتزامات تلك الكيانات في مجال حقوق الإنسان. وتوفر هذه السياسات "وسيلة لتقييم مخاطر وفوائد الإنفاق السياسي؛ وقياس ما إذا كان هذا الإنفاق متسقا ومتوائما مع الأهداف والقيم العامة لكيان الأعمال التجارية؛ وتحديد الأساس المنطقي للنفقات؛ والحكم على ما إذا كان الإنفاق يحقق أهدافه"⁽¹³⁸⁾؛

(ي) الطلب من جميع الرباطات الصناعية وغيرها من مجموعات الأطراف الثالثة التي تتلقى أموالا من كيانات الأعمال التجارية تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة عن أنشطة الرباطات، بما يشمل مناصب الضغط المحددة والمرشحين والتشريعات والتغييرات في السياسات التي تدعمها الرابطة⁽¹³⁹⁾؛

(ك) استعراض عضوية الرباطات الصناعية لتقييم ما إذا كانت تلك الرباطات تمثل بدقة التزامات كيانات الأعمال التجارية تجاه حقوق الإنسان واتباع إجراءات لإدارة النزاعات عندما يختلف موقف الرابطة عن موقف كيان الأعمال التجارية. ووضع "خطوط حمراء" للضغط من شأنها أن تؤدي إلى الانسحاب العام لكيان الأعمال التجارية، إذا تجاوزتها الرابطة الصناعية؛

(ل) الحفاظ على آليات فعالة للتظلم على المستوى العملياتي وضمان أن هذه الآليات تحدد بنشاط أي آثار سلبية على حقوق الإنسان ناتجة عن أنشطة المشاركة السياسية للشركات وتتطلع إلى معالجتها.

(137) انظر www.oecd-ilibrary.org/governance/regulating-corporate-political-engagement_8c5615fe-en

(138) انظر www.politicalaccountability.net/wp-content/uploads/2021/11/2021-CPA-Zicklin-Index.pdf

(139) انظر www.politicalaccountability.net/hifi/files/CPA-Wharton-Zicklin---model-code-of-conduct-for-corporate-political-spending---10-13-20-.pdf